الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2015-2000)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب:

زكار اكرم

إشراف الأستاذ(ة):

▪ رايس عبد الحق

السنة الجامعية : 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع

رائع أن تقطف ثمار جهد دام سنوات والأروع أن تهديها لمن ساعدك على الوصول إليه يا منبع العطف والحب والحنان يا من وضعت الجنة تحت أقدامك إلى أرق وأعظم وأنبل إنسانة

إلى.....**أمي الحبيبة**

إلى صاحب الفضل الذي سقاني حبا ورعاية فلم يرد سوى يوما أن يراني ناجح الى الذي مهما كتبت عليه فهو قليل إلى كل من أكن له الفضل إلى .....**أبي الغالـي**

إلى إخوتي الأحباء انور ، اشرف ، امجد ،

الى أختي العزيزة"

الى كل من ساعدني في تحصيلي العلمي والى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

وأخص جزيل الشكر الى أستاذي المشرف " رايس عبد الحق "

الى كل زملائي وزميلاتي

إلى كل الأهل والأحباب .أهدي ثمرة عملي هذا .

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنار لي طريق العلم و وفقني لإنجاز هذا

العمل رغم كل الصعاب.، لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر و عظيم تقديرنا لكل من مد لنا يد العون لإتمام هذا العمل،

ونتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف" **رايس عبد الحق** " لما شملني من رعاية و توجيه و مساعدتي، و ما لقيتوا منه من حسن المعاملة طيلة إعداد هذه المذكرة ، فجزاه الله عنا كل خير، سائلين المولى عز و جل أن يجعل جهده هذا في ميزان حسناته.

ولا ننسى أن نشكر كل من أستاذة"**الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير** " فلقد كان لهما فضل كبير في توجيهنا ومساعدتنا في بحثنا بكل ما يملكون من جهد اللهم اجعله لهم نورا في الدنيا والآخرة .

و لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل طلبة 2 ماستر دفعة مالية و اقتصاد دولي

و لا ننسى عمال في إدارة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة محمد خيضر بسكرة.

ملخص

تحاول هذه الدراسة ابراز اسهامات الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر، كونها تعد من ابرز قنوات او اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر رو لما لها دور كبير في زيادة حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

بحيث يهدف هذا البحث إلى معرفة دور شركات متعددة الجنسيات في تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر، في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 حيث يتم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف و تحليل البيانات الإحصائية، وقد توصل الباحث إلى أن العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات هي علاقة إرتباط قوية أي كلما زادت حجم تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات أدى هذا الى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : شركات متعددة الجنسيات ، استثمار الاجنبي المباشر ، الجزائر

Résumé

Cette étude nous permet de mettre en évidence la contribution des entreprises multinationales dans l'activation des investissements étrangers directs : ils jouent un rôle important dans les investissements directs étrangers pour augmenter ces activités , ainsi que pour développer le volume du flux des investissements directs étrangers

Le but de cette recherche est de trouver le rôle des entreprises multinationales dans le développement des investissements étrangers directs en Algérie au cours de la période s'étendant de 2000 à 2015. Pour ceci, nous avons utilisé la méthode d'analyse descriptive pour la description et l'analyse des données statistiques. Le chercheur est arrivé à la conclusion que la relation entre le flux de volume des investissements directs étrangers et le flux de volume des investissements des entreprises multinationales est Une forte relation de corrélation. Les entreprises multinationales ont conduit à cette augmentation du volume des flux d'investissements étrangers directs

Mots-clés : des entreprises multinationales , des investissements étrangers directs , algerie .

فهرس

المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
اهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	III
مقدمة	
مقدمة	أ
الإشكالية والتساؤلات الفرعية	ب
فرضيات الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ج
أهمية الدراسة	ج
دوافع اختيار الموضوع	ج
حدود الدراسة	ج
منهج الدراسة	ج
الدراسات السابقة	د
هيكل الدراسة	هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الاول : تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين	3

الفرع الثاني: تعاريف بعض المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية	4
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	6
الفرع الاول:الاستثمار المشترك	6
الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	8
الفرع الثالث: الاستثمار في المناطق الحرة	9
الفرع الرابع: مشروعات أو عمليات التجميع	10
الفرع الخامس:الشركات متعددة الجنسيات	11
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافع ومحدّدات	13
المطلب الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب اللثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	14
الفرع الاول :دوافع المستثمر الأجنبي	15
الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف	16
المطلب الثالث: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الاول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي	17
الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم	19
الفرع الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة	19
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	23
المطلب الاول: النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد)	23
المطلب الثاني: نظرية الميزة الاحتكارية	24
المطلب الثالث :نظرية تدويل الإنتاج	24
المطلب الرابع :نظرية دورة حياة المنتوج	25
المبحث الرابع : أثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر تاثيره على النمو الاقتصادي	28
المطلب الاول : إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	28
الفرع الأول : إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر	28

الفرع الثاني : سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	29
المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثالث : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	32
خلاصة	35
الفصل الثاني: الشركات متعددة الجنسيات	
تمهيد	37
المبحث الأول: ماهية الشركات مُتعدِّدة الجنسيات	38
المطلب الأول: مفهوم الشركات مُتعدِّدة الجنسيات وتصنيفاتها	38
الفرع الاول: الخلفية التاريخية للشركات مُتعدِّدة الجنسيات	38
الفرع الثاني: تصنيف الشركات على النطاق الدولي	40
الفرع الثالث: تعريف الشركات مُتعدِّدة الجنسيات	41
المطلب الثاني: خصائص الشركات مُتعدِّدة الجنسيات	42
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الشركات متعددة الجنسيات	48
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات	48
الفرع الاول: النظرية التقليدية	48
الفرع الثاني: النظرية السويدية	49
الفرع الثالث: نظرية رأس المال	49
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات	50
الفرع الاول: نظرية دورة حياة المنتج	50
الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق	52
الفرع الثالث: نظرية الحماية	54
المبحث الثالث :استراتجيات وسياسات الشركات متعددة الجنسيات	55
المطلب الاول: استيراتجيات الشركات متعددة الجنسيات	55
الفرع الاول: استيراتيجية التسويق الدولي والعالمي	55
الفرع الثاني : استراتيجية المبيعات الدولية	56
الفرع الثالث : استراتيجية ادارة الموارد البشرية الدولية ومتعددة الجنسية	57
الفرع الرابع: استراتيجة الشركات التكنولوجية عابرة القارات	58

المطلب الثاني: سياسات الشركات المتعددة الجنسيات	59
الفرع الاول: سياسة التخطيط	59
الفرع الثاني:سياسة الاستثمار والملكية	60
الفرع الثالث: سياسة التمويل والتسعير التسويقي	61
الفرع الرابع: استرتيجة الشركات التكنولوجية عابرة القارات	61
المبحث الرابع : إدارة الشركات المتعددة الجنسيات	63
المطلب الأول : الإدارة الوطنية لشركات متعددة الجنسيات	63
المطلب الثاني : الإدارة الإقليمية للشركات المتعددة الجنسيات	63
المطلب الثالث : الإدارة الدولية للشركات متعددة الجنسيات	64
المبحث الخامس: العلاقة بين الشركات متعدّدة الجنسيات والاستثمار الاجنبي المباشر	65
خلاصة	73
الفصل الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	75
المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	76
المطلب الاول: تطور التشريعات المنظمة للاستثمار الاجنبي في الجزائر منذ 1990	76
الفرع الاول: قانون النقد والقرض (90 – 11 لسنة 1990)	76
الفرع الثاني:قانون الاستثمار لسنة 1993	78
الفرع الثالث :قانون 01-03 في 20 أوت 2001	79
المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر	81
الفرع الاول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	81
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر	83
المطلب الثالث: تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015):	85
المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	88

الفرع الاول : العراقيل الاقتصادية	89
الفرع الثاني : العراقيل السياسية	91
الفرع الثالث: العراقيل القانونية التنظيمية	91
المبحث الثاني: واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر	95
المطلب الاول: تدفق الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر	95
المطلب الثاني: أشكال توطن الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر	98
المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	101
خلاصة	104
الخاتمة	
الخاتمة	106
اختبار الفرضيات	107
نتائج الدراسة	108
التوصيات	109
آفاق الدراسة	109
قائمة المراجع	111

رقم الشكل	عنوان الاشكال	الصفحة
(01-01)	دورة حياة المنتج الدولي	26
(01-02)	دورة حياة المنتج	51
(01-03)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة [2002-2015]	67
(02-03)	القيمة المحققة لتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة [2002-2015]	82
(03-03)	تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر خلال فترة (2000-2015)	95

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	بعض مؤشّرات قوة و نفوذ الفروع الأجنبية للشركات متعدّدة الجنسيات	70
(01-03)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة(2002-2015)	79
(02-03)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها للفترة الزمنية (2002-2015)	81
(03-03)	بوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)	84
(04-03)	تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر خلال فترة 2000-2015	94
(05-03)	اشكال توطن بعض الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر	96
(06-03)	تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر	98
(07-03)	معامل الإرتباط بين الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر	102
(08-03)	معامل التحديد R2	102

مقدمة

مقدمـــة:

إن تنامي ظاهرة التبادل الدولي ، وكل ما تقتضيه من تفكيك للحواجز بين الدول و زيادة التشابك بين الاقتصاديات من خلال زيادة التدفقات المالية ، و اتساع نطاق التكتلات الإقليمية و الدولية ، و اكتساح أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتصف بعالمية الطلب العرض و كذلك عالمية المنافسة.

في هذا السياق تحاول معظم الدول و خاصة الجزائر التفاعل مع محيطها الخارجي ، إذ من المحتمل أن ينعكس ذلك على مستويات أدائها، بما يسمح لها التكيف مع متطلبات الانفتاح العالمي و يحقق لها أهدافها الاقتصادية ، و يضمن لها الإندماج الإيجابي في النظام الاقتصاد العالمي . في حين يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية ، و الذي تعاظم حجمه و زادت تدفقاته عبر كل دول العالم ، و على الرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهمية و فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ، إلا أن العديد من الشواهد الواقعية ، تفيد بإمكانية مساهمته على المدى المتوسط و الطويل ، وفق شروط موضوعية ، في تحقيق معدلات النمو المستهدفة ، و القابلة للاستمرار ؛ ذلك لما يجسده من علاقات و روابط قوية بين البلد المضيف و الاقتصاد العالمي .

وتعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد ، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم ، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح ، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها ، واحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم ، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات .

و مع تزايد الشركات متعددة الجنسيات تتزايد أهمية دراسة تأثير نشاط هذه الشركات على تفعيل الاستثمار المباشر حيث تمثل قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وخاصة في شكل الشركات متعددة

الجنسيات محورا لاهتمام كثير من الكتاب ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة معا وعلى ضوء ما سبق ، يمكننا صياغة إشكالية التالية:

1- اشكالية الدراسة:

هل تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح **التساؤلات الفرعية التالية:**

1. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما أهميته؟
2. ما مفهوم الشركات متعددة الجنسيات و فيما تتمثل خصائصها و استراتجياتها؟
3. ما هو دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
4. هل يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر
   سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد حيث يعمل على تحسين كفاءة الأداء والمردود الاقتصادي.

2. تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانات إقتصادية عملاقة لا يستهان بها، ذات إمتداد تاريخي حافل بالتطورات، لها أنماط عديدة ومتنوعة، كما تتمتع بإدراة وهيكل تنظيمي متعدد حسب طبيعة الشركة، و تنفرد ، بخصائص تعزز وجودها، لتضع إستراتيجيات تتناسب وتتوافق مع المناخ الذي تعمل به بما يخدم مصالحه.
3. الشركات متعدّدة الجنسيات تساهم في تفعيل الاستثمار ألأجنبي المباشر لانها شركات عملاقة ذو رأس مال كبير.
4. لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- أهداف الدراسة:

- الرغبة الشخصية في الإطلاع على هذا الموضوع.
- تأصيل الجوانب النظرية و الفكرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
- التعرف على أهم المحددات المؤثرة في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تسليط الضوء على أهداف الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر.

4- أهمية الدراسة:

نستطيع أن نعتبر أن أهمية هذا البحث تكمن في المعرفة الدقيقة الشركات المتعددة الجنسيات كظاهرة إقتصادية عالمية ، و الدور الذي تلعبه في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر و التوصل إلى بيان مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في سرعة هيكلة الإقتصاد العالمي الشامل و بيان خدمتها لهذه الظاهرة.

5- دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية والميول في الإطلاع على هذا الموضوع.
- التعرف على الاستثمار الأجنبي و كيفية تفعيله.
- محاولة تسليط الضوء على واقع الجزائر في استقطاب الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأساسي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر

6- حدود الدراسة:

للاجابة على التساؤلات الموضوعة وللوصول الى النتائج المرغوبة بدقة وموضوعية تم انجاز هذا الدراسة ضمن الحدود التالية:

- الحدود المكانية : اخترنا ان تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.
- الحدود الزمانية : تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين (2000-2015).

7- منهج الدراسة:

بالرجوع إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية واختبار صحة الفرضيات سنقوم بإتباع ؛

- **الجزء النظري** : وللإجابة عن إشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمه اخترنا المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو ظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على العديد من الكتب وبعض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بغية إبراز أهم المفاهيم الخاصة الشركات المتعددة الجنسيات الشركات المتعددة الجنسيات.
- **الجزء التطبيقي:** تطرقنا من خلاله لدراسة دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، وذلك بالاعتماد على أسلوب المنهج التحليلي وذلك بجمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بالموضوع وتحليلها.

8- الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: غواطي حمزة، **تاثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية دراسة حالة البرازيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، يسكرة، 2012/2013 .

يهدف الباحث الى اجابة على الاشكالية المطروح والمتمثل في مدى تأثير الاستراتيجية المنتهجة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا كوسيلة الإطالة منتجاتها وحتى طرق إنتاجها وهذا ما اثبتته النظرية دورة حياة المنتج بالتفصيل .

– ان الشركات المتعددة الجنسيات تختار الوسيلة الأنسب التي تتماشى مع استراتيجياتها الرامية الى الحفاظ على ميزتها التنافسية .

الدراسة الثانية: ريال زوينة، الشركات متعددة **الجنسيات واثارها الاقتصادية على البلدان النامية دراسة حالة الجزائر من فترة : (2000– 2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر "3"، 2011 / 2012.

يتمثل الهدف الأساسي لهذا الباحثة محاولة إبراز التأثير الاقتصادي ونتائج عمل الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية والجزائر بوجه الخصوص، بغرض مواجهة وتصحيح ما هو سلبي فيها وتعظيم المزايا منها حيث توصل الباحثة إلى جملة عن النتائج والتي تمثلت في:

– اظهرت الشركات المتعددة الجنسيات مساهمتها الفعالة في تنمية القدرات الانتاجية للدولة المضيفة (خاصة البلدان الصناعية الحديثة) ان تساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا والمهارات الانتاجية ورؤوس الأموال كما تساهم بشكل فعال في تطوير مجالات الحياة عن طريق خلق أنماط استهلاكية مسايرة للتطور التكنولوجي والتقدم الحضاري .

– أن الشركات البترولية العالمية أثبتت دورها الهام في تطوير قطاع البترول وتنمية القدرات الإنتاجية للدول المنتجة والمصدرة.

الدراسة الثالثة: بعداش بوبكر، **مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر.

بحيث أوضح الباحث معظم اثر هذه الشركات على الاقتصاد العالمي، كالأثر على التجارة الخارجية، الأثر على ميزان المدفوعات، والأثر على النشاطات الاقتصادية الدولية. وتوصل إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا أساسيا في التجارة الخارجية، وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي الأخير أوضح الباحث واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر، وآفاقها المستقبلية، وذلك بإبراز الدور الذي تلعبه هذه الشركات في الاقتصاد الجزائري.

9- الهيكل العام للدراسة:

تبعا للأهداف المتوخاه من الدراسة ولمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية كالأتي:

بحيث يتناول **الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر** وذلك بالتطرق إلى أربعة مباحث ، خصص المبحث الأول لدراسة ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه ومحدّداته، وتحدثنا في المبحث الثالث على

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر اما في المبحث الرابع فكان على إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني والمعنون **بالشركات متعددة الجنسيات** فقد تم تقسيمه هو الأخر إلى خمس مباحث خصص الأول لماهية الشركات مُتعدِّدة الجنسيات والمبحث الثاني لنظريات المفسرة لنشأة الشركات متعددة الجنسيات ،اما المبحث الثالث والرابع فكانا على استراتجيات وسياسات الشركات متعددة و إدارة الشركات المتعددة الجنسيات اما في المبحث الخامس فتناولنا فيه العلاقة بين الشركات متعدّدة الجنسيات والاستثمار الاجنبي المباشر .

وتضمن الفصل الثالث **دور الشركات متعدّدة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر** حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث المبحث الاول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر اما في المبحث الثاني فكان على واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر وفي المبحث الثالث حاولنا توضيح دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن طريق دراسة قياسية.

الفصل الأول :

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اكتسبت قدرا كبيرا من الأهمية منذ ظهوره، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح له، والوصول إلى أهم مظاهره وأشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه، الأمر الذي أكد على أهميته والاهتمام به من قبل الاقتصاديين والمفكرين.

إلا أن ذلك أدى إلى ظهور آراء مؤيدة وأخرى معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر، كل على حسب ما يراه من انعكاسات لهذا الأخير على الدولة المضيفة للاستثمار، حيث أن هذه الأخيرة تتحمل جزءا من المسؤولية لما تحصل عليه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا يتوقف على مدى ضبطها لسياستها الاستثمارية والدوافع الحقيقية لاختياره ، وفي هذا السياق سنعمل على التفصيل أكثر من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافع ومحدّدات

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع : أثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر تاثيره على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

في علم الاقتصاد هناك ظواهر اقتصادية تمتاز بدقة تعاريفها و بساطتها، وهذا لا ينطبق على ظواهر اقتصادية أخرى التي تمتاز بالتعقيد و بالصعوبة في تحديد التعريف لها و من الأمثلة ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب. إن تسليط الأضواء على هذه المسائل، يعني إمكانية التوصل إلى تحديد هذه الظاهرة الاقتصادية من مختلف جوانبها، ومن ثم إبراز خصائصها التي تميزها عن باقي الأنواع الأخرى للاستثمار الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: الملكية للمشروع، وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها أي أن "هذا الاستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها، لذا سوف نأخذ تعريف كل جهة على حدى[1] :

الفرع الاول : تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نورد البعض منها فيما يلي[2]:

يقصد بالإستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج.

- فالأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف.
- والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. أي أنها " تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل. ومنه فالشركة تقوم بالإستثمار الاجنبي إذا توفر فيها الشرطين التاليين:

[1] كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائر**، مذكرة الماجستير تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية 2010- 2011 ، ص ص 15، 16.

[2] سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004 ، ص 3.

- يجب أن تكون تكاليف إنتاجها منخفضة، وحجم السوق في البلد المضيف يكون ومهم، وتكاليف المعاملات (تكاليف النقل والتعريفات الجمركية) تكون منخضة.
- يجب تحقيق إقتصاد الوفرة بفضل المزايا النوعية التي تمتلكها.

وعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه التدفقات المتزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات خاصة خلال العقدين الآخيرين، فيعتبر إستثمار ما إستثمارا أجنبيا متى كان المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا لايتمتع بجنسية البلد المضيف للإستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة.

فالإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات؛أو تعطيهم حق المشاركة في هذه الإدارة[1].

ويرى "**جيل برتن**" الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه : "يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.

ويرى "**ريموند برنارد**" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : " يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، وخاصة عند إنشاء المؤسسة.

ويعرف أيضا على أنه: "إستثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله[2].

الفرع الثاني: تعاريف بعض المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية:

على خطى تعريفات الباحثين والمفكرين الإقتصاديين، تجمع أغلب المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية لتعريف مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة منحصص الملكية داخل مؤسسةأجنبية شرطأ ن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلدلآخر، وتكفي حيازة نسبة % 10 من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا [3].

---

[1] هاشم عمر محمد صدفة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007 ، ص10 .

[2] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستر في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005–2006 ص 6.

[3] thomas. a.pugel , lindert peter, 1996, p 882.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E): عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الإستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيق على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.
- إقراض طويل الأجل (5 سنوات أو أكثر).

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): بحيث ورد في وثيقة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1999 "إن الإستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا وقائما بالفعل إذن شرطا الإستثمار الأجنبي المباشر هما[1]:

- ملكية المستثمر لـ 10% على الأقل من أسهم المشروع.
- مشاركته في الإدارة.

تعريف منظمة التجارة العالمية (OMC): عرفت الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه الإستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما(الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى(الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه .

وبالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجرى تحديدا خارج البلد الأم تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية.

وينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى ومن أهم هذه نذكر ما يلي :

- يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية[2].
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال التدفقات المالية ويتميز عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات[3].

---

[1] كاكي عبد الكريم ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 19،20

[2] عطا الله ماجد أحمد، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2010 ص 105.

[3] حسب الله أميرة محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ص 19 .

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو استغلال أمثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة[1].
- معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية فعالية بديل عن المديونية، كما أنها تكمل التمويل الذاتي للدولة من أجل النفاق العام.
- ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة[2].

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أخذ أشكال مختلفة, لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات. مما يسمح له بالتفرغ في شكله و نوعه وعليه فسيمكننا التطرق إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالتالي:

الفرع الاول:الاستثمار المشترك:

يعرفه كولدي «بأنه أحد المشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة أو الخبرة وبراءات الاختراعات أو العلامة التجارية...الخ»."[3]

أما بيتر يسترا فيري» يرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[4]

---

[1] دراز عبد المجيد، **السياسة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ص 214 .

[2] كاكي عبد الكريم ، مرجع سابق، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائر**، ص ص 40,39

[3] **عبد السلام أبو قحف** " .**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** " .جامعة الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة. 2003. ، ص ص ، 481- 482.

[4] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشاعة الفنية، مصر، 1998، ص 238.

ويقترح ليفنجستون » في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أمر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر. سواء كانت هذه المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإنه يعتبر استثمارا مشترك.

ينطوي هذا النوع من الاستثمار مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة يمكن صياغتها كالتالي:

1- مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة. يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاستثمار المشترك يساهم إذا أحسن تنظيمه وإدارته في زيادة تتفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.
- خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.
- خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع اخرى.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والإستيراد ...الخ.
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الإقتصادية والتنمية المختلفة بالدول المضيفة.
- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية.[1]

2- عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة.

أما عيوب هذا النوع من الاستثمارات بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فهي كالآتي:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- أن تتعلق المنافع المذكورة على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوقر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك وخاصة في الدول المختلفة.

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 17-18

- إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات يعتبر أقل بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة بالمستثمر الأجنبي.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدول الخاصة مثلا بزيادة قرص التوظيف ، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتوجات، وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية.[1]

الفرع الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

تمثل المشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، والسبب في ذلك الخوف من التبعية الإقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية وإقتصادية كسيادة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية.[2]

1- مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأسواق الدول النامية.

تتلخص مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر الأجنبي في ما يلي:

- في حال امتلاك الشركة الدولية ميزة تنافسية يمكنها استغلالها في الأسواق الدولية المستهدفة على اعتبار أنها تقوم بنقل تقنياتها المتقدمة، ومهارات موظفيها الإدارية والفنية والتسويقية والمالية إلى البلد المضيف ، حيث هي التي تتحكم بالكامل بهذه الإمكانات ، وتوجيهها بما يخدم مصالحها العليا.
- الاستفادة من تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين، ورخص الأيدي العاملة في البلد المضيف، واستخدام مواد أولية رخيصة نسبيا مما يعزز من القدرة التنافسية لمنتجات الشركة الدولية في أسواق البلد المضيف وغيرها من الأسواق الدولية.[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 67-68

[2] عبد الاسلام ابو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق ، ص 19

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007، ص ص 5- 6 .

- نظراً لكبر حجم هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة، وهذا النوع يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير.

2- عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر لأسواق الدول النامية.

تنطوي مساوئ هذا النوع من الاستثمارات على تخوف الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتبعية الإقتصادية وآثارها السلبية في حال تعارض وتضارب المصالح بينها وبين الشركات المعنية[1]

الفرع الثالث: الاستثمار في المناطق الحرة.

تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الإقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف ThierrySchowb- Pascallor ot:

إن المنطقة الحرة، هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون مخفضة أو ملفاة، وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية، إنها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير... علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه.[2]

ومن المزايا التي تمنح في المناطق الحرة:

- حرية اختيار مجال الإستثمار.
- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال الجزائري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الإستثمارات في مشروعات المناطق
- حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.
- حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح.

[1] عبد المجيد قدي،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)**،ديوان الطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003،ص 253 .

[2] مراد محمودي، **التطورات العالمية في الإقتصاد الدولي**،دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص 33.

- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع (مشروع فردي، شركة أشخاص، شركة أموال، فرع شركة أجنبية، شركات مختلطة... الخ).[1]

وتصنف المناطق الإقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي: [2]

1- مناطق حرة تجارية: وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي:

الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية

2- مناطق حرة صناعية: وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما:

المنطقة الحرة للصناعات التصديرية والمنطقة الحرة للمؤسسات أي منطقة الشغل.

3- مناطق حرة للخدمات: تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما:

المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية، ParadisFiscaux.

الفرع الرابع: مشروعات أو عمليات التجميع.

هذه المشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرف التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. [3]ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الإستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي.[4]

---

[1] علواش محمد، **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014، ص 8 ..

[2] مراد محمودي، مرجع سابق ،ص 41 .

[3] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 24.

[4] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 252.

الفرع الخامس:الشركات متعددة الجنسيات.

تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية وقد ارتفع عدد الشركات المتعددة الجنسيات سنة 2004 إلى قرابة 69 ألف شركة تسيطر على حوالي 690 ألف شركة عبر العالم وتوظف 54 مليون شخص، كما بلغ رقم أعمالها السنوي 19 ترليون دولار أمريكي أي ضعف قيمة الصادرات العالمية.[1]

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتميز بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الأخرى ومن هذه الخصائص ما يلي:[2]

– انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يشغل مزاياه التنافسية لأصول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

– اقتران الاستثمار الأجنبي بتدفقات رؤوس الأموال فقط، وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية، كما تسمح هذه الاستثمارات بمشاركة رأس المال المحلي إضافة إلى فوائد أخرى كتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفره لها من عرض وظروف العمل.

– ارتباطه بمظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل يحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر.

– تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فإن السداد مرتبط ربحية المشروع.

---

[1] يوسف مسعداوي، تسيير **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 3، الجزائر، 2008، ص 165.

[2] " – دواح بلقاسم، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول الشامية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير جامعة الجزائر3، 2010، ص ص 5،6

– تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة هذه الأسواق.

– تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، وقواعد الشراكة التي تقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتوج النهائي.

– قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بانجاز مشاريع في قطاعات تلجأ من خلالها إلى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية مستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير.

المبحث الثاني: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافع ومحدّدات:

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى هو في حدّ ذاته عملية تحتاج إلى القيام به هذا من جهة و من جهة أخرى اجتذابه و لا شّك أن هذه العملية تحرّكها دوافع مختلفة، سواء كانت دوافع تخص الطرف الذي يقوم بها أي الشركات الأجنبية المنتسبة للدول الأصلية أو دوافع تخص الدول المضيفة التي تعمل على اجتذابه و تشجيعه.

و كون أنّ هذه العملية تترجم في التدفقات المختلفة الصادرة منها أو الواردة تحكمها من حيث التوجّهات و التغيرات محدّدات رئيسية تتلخص في مجموعة من العوامل التي تخصّ كلا الطرفين، إلى جانب ذلك إذا اعتبرنا مبدئيا أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة عامل رئيسي لتحقيق النمو بالنسبة للدول المضيفة له، فانّه بالموازاة يعتبر عامل ديناميكي أيضا لانتشار الشركات الأجنبية في السوق العالمية و تعظيم الأرباح...الخ.

المطلب الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تبحث البلدان عن جذب الاستثمارات الأجنبية واستخدامها في تسريع النمو الاقتصادي وذلك بتهيئة الظروف لانسيا بحاتحوها والاستقرار فيها، كما أن المستثمر يسعى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق الفائدة.

وعموما يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:[1]

1- المحافظة على الرأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)، وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن يحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

2- البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحه وتقليلا لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية. 3- البحث عن وسائل وسبل اختراق الأسواق الدولية، فأغلب أسواق دول موطن المستثمرين الأجانب تشبعت بمنتجات هذه الشركات، فأصبح لزاما عليها إيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها وبدون هذه الأسواق ستحكم على نفسها بالزوال،

[1] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 41،42.

4- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة وأجور العمال مرتفعة، مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات .

5- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق البتكامل الاقتصادي بينها.

6- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.

7- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، وذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.

8- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات المتعددة الجنسيات .

9- تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى الأمر الذي يمكن هذه الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها، كما يؤدي هذا الارتباط إلى تعرض الأقطار النامية للصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المتقدمة من وقت لآخر.

10- تغيير البنيان أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة.

11- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في رفع القدرة التصديرية للبلد، مما يدعم ايجابيا رصيد ميزان المدفوعات، من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر :

تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، وفيما يلي عرض لأهم دوافع الطرفين أي بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف:

الفرع الاول :دوافع المستثمر الأجنبي

وتتمثل في العناصر التالية:[1]

1- طبيعة النشاط الإقتصادي والتجارة: تلعب طبيعة النشاط الإقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلاقي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

2- زيادة العوائد: تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار عبر عدة طرق منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

3- زيادة المبيعات : مهما كان كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدولة الأخرى أو لأسباب أخرى، فتلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

4- تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

5- الاستفادة من المزايا المكانية : وتتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو/ و انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

[1] بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص النقود والمالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007- 2008 ص،ص55-56

6- حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع : يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق وإلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك.

7- تحسين الموارد وضمان توفيرها : قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وتقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به إمكانيتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف.

الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف

تهدف الدول المستثمرة فيها من وراء قبولها للاستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا والحصول على العديد من الدوافع والأهداف من بينها:[1]

1- الإسهام في زيادة الصادرات: عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج تساهم هذه العملية في زيادة الصادرات وكذلك تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها.

2- التقليل من الواردات: وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

تدريب العاملين على الأعمال الإدارية على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

3- الإسهام في حل مشكلة البطالة: وذلك بتشغيل العديد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاءها.

4- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية: إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية**، رسالة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التخطيط،جامعة الجزائر،2003-2004، ص 43.

المطلب الثالث: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الاول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقرير الاستثمار في العالم 1988م إلى أن ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي صارت شديدة التعقيد وانتهى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم، كما أكد على أنها من صنع الإنسان فهي أصول مختلفة وملكية تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في العالم المفتوح.

وتشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانيات المتوفرة لديها وكمية المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج وتحديد الهدف وكيفية الوصول إليه ومتابعته، وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة والتي تتناول أهمها فيما يلي:

- **معدل العائد على الاستثمار** : ويعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي حسب القاعدة العامة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية وتشير أحد الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة إلى أن المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل.

وتخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية ومداها، ويفسر هذا أن الاستقرار الإقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العائدات الاستثمارية في الدولة المضيفة فتعتبر محددات مهمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1] قبلان فريد احمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية، ماليزيا،المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين)**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة ،2008 ، ص11.

– **سعر الفائدة** : يعتبر سعر الفائدة المحدد الرئيسي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة .

و أوضح دراسة **Lopez عام 1999م** حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية التي كانت في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها في محافظ الأوراق المالية.

– **التسويق** : يلعب التسويق دورا مهما في الاستثمار الدولي بصفة عامة إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها حيث تمتلك تلك الشركات إمكانية تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها[1].

– **تكاليف الإنتاج** : إن الانخفاض في تكاليف الإنتاج يمثل عامل لجذب المستثمرين للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج، ويتضح أهمية هذا الأخير بالنسبة للمستثمر الأجنبي بالمحافظة على حجم مبيعاته وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية.

– **التكنولوجيا** : يمتلك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، إذ تتحكم شركات الدول الست وهي(الو.م.أ والمملكة المتحدة، فرنسا، هولندا، سويسرا، واليابان) في هذه التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

وتشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواء[2].

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:

[1] كاكي عبد الكريم، **مرجع سابق** ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائر** ، ص 71.

[2] قبلان فريد احمد، مرجع سابق، ص ص 13،14

بعدما كانت الدول المتقدمة تفضل السيطرة عسكريا على الدول الضعيفة ذات الموارد الطبيعية أو المواقع الإستراتيجية، تراجعت عن ذلك تحت ضغط المقاومات العسكرية التحررية، فتغيرت نظرتها وأصبح استعمارها اقتصاديا ووسيلتها في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن أن نوجز أهم المحددات للبلدان الأم لهذه الشركات في مايلي[1]:

– رغبة البلدان في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها.

– نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها وبالتالي يسهل احتواءها.

– رغبة البلدان الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي.

– تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم.

– تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما.

– معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

الفرع الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة

تتمثل أهم المحددات التي تؤثر في اختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة فيما يلي[2]:

ا. **المحددات الاقتصادية** : تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تلعب دورها مهما في إطار السياسات الاستثمارية، ويمكن تصنيف المحددات الاقتصادية حسب الحافز الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات في دولة ما، وتتمثل في :

1- درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي: يميل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج

[1] كاكي عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، **ص ص 71، 72** .

[2] قبلان فريد احمد ، مرجع سابق، ص، ص 22،33

كما يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية إختلافات في الأسواق، بمعنى أنه كلما كانت درجة الانفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الإقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية.

2- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي** : تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك لأنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك جاذبا للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي وهناك أيضا الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فكلما اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:** إن حسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة يؤديان إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات من النقد الأجنبي ومعدل التغير بها ونسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4- **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه:** إن الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، لذا هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي واحتمال تقدمه وتتمثل في :

أ / **معدل زيادة الناتج القومي:** إن معدل الناتج القومي والاستثمار الأجنبي المباشر يشكلان ارتباطا وثيقا وقويا فيما بينهما بحيث أن ارتفاع هذا المعدل لأي دولة يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب / معدل نمو الاستهلاك : إن انخفاض معدل نمو الاستهلاك في أي دولة يعكس مدى تحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي، وذلك من خلال ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات الاقتصادية وينعكس انخفاض هذا المعدل إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج / معدل التضخم : من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح كما تأثر على تكاليف الإنتاج الذي يهتم بها المستثمر الأجنبي، ولارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق، ومنه المستثمر الأجنبي يحتاج لإستقرار سعري[1].

بالإضافة إلى محددات اقتصادية أخرى نذكر منها:[2]:

- ضعف التسهيلات المصرفية وتدني سعر الفائدة في البنوك التجارية لا يساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس في حالة ارتفاع هذا السعر يكون عنصر إيجابي في استقبال هذا الاستثمار.
- حجم السوق، فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الأفراد في البلدان النامية يكون عاملا غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس حينما يكون هذا الحجم كبير فهو يشجع على هذا الاستثمار.
- كلفة عناصر الإنتاج بحيث كلما كانت هذه التكاليف منخفضة كلما كانت مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- يجذب ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد الاستثمار الأجنبي المباشر.
- البنية التحتية للاقتصاد، أي كلما كانت في البلدان النامية بنية تحتية متكاملة كلما كان الاستثمار الأجنبي المباشر متزايد فيها.

II. **المحددات السياسية:** تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار فيه والتغيرات المحتملة الحدوث في البلد المستقبل وكذا الظروف الإقليمية والعالمية، ومن أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند الاستثمار في بلد ما هي المخاطر المتمثلة في مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات ومدى منافسة هذه القطاعات للقطاع الخاص .[3]

---

[1] كريمة قويدري،**الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصلدية، تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010-2011،ص ص 12-13

[2] احمد زغدار، **الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعمم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 3،ص 63

[1] طالبي محمد، **اثر الحوافز الضريبة وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، الجزائر، 2009، ص 96

III. **المحددات القانونية والإدارية والمؤسسية:** تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار التي تنعكس سلبا على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية و القوانين التي تنظم المنافسة ونمنع الاحتكار.

أما المحددات الإدارية فتتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

أما المحددات المؤسسية فتتعلق بمدى وجود إصلاح مؤسسي وعلى وجه الخصوص مدى منح الأولوية للنواحي القانونية و حماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية ، وإصلاح الائتمان وأسواق رأس المال، وتعزيز سيادة القانون وتحسين كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير وخفض الروتين الذي يواجه رجال الأعمال عادة عند تعاملهم مع المؤسسات الحكومية. [1]

وكنتيجة إجمالية يمكن القول أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لها دور هام وتستوجب هذه الأخيرة توافرها في شكل متكامل لتكون أكثر فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الدول المضيفة.

[1] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،2006-2007،ص 163

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تولت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأسباب الكامنة وراءها، إلى جانب جملة الأثار المترتبة عنها، وما يميز هذه النظريات هو التعدد والتداخل والتباين – وسنحاول التطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الاول: النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد) :

تقوم هذه النظرية علي أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فهذه النظرية تفسر تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة الأخرى، فرأس المال سيتدفق إلي المناطق التي تحصل فيها على أعلي عائد.

كان "أولين" (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة ، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق الأخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلي مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول. لكن هذه النظرية كللت بالفشل الذريع وذلك لأسباب عديدة، أهمها أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر. فأسباب وأثار كلا النوعين من الاستثمار لابد أن تختلف. فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي (وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والمهارة والإدارة.

وبذلك. فافتراضات "أولين" عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولاً في الحقبتين اللاحقتين لظهورها، ولكن وبعد عشرين عاماً أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار

المباشر والتي في تغير وتطور مستمر ، وهذا ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكنها تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي. [1]

المطلب الثاني: نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهر النموذج الاحتكاري أولاً في تحليل "هايمر" (1976) عن الشركات متعددة الجنسيات. فوفقاً ل "هايمر"، فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة علي السوق الخارجي انطلاقا من قدراتها الخاصة. فعلي سبيل المثال، أوضح "هايمر" أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية. تلك المميزات تمكنها من المنافسة والحصول علي عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجية. والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال ، فعلي سبيل المثال قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج هذا بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة الراجع للإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي، أو الميزات الإدارية أو مهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة. وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً علي المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. كما أوضح أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية . وبذلك سيترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر اثار إيجابية لكلى من الدولة المضيفة والشركات المحلية.[2]

المطلب الثالث : نظرية تدويل الإنتاج:

نظرية الميزة الاحتكارية تشرح جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مميزات

[1] د. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " دراسة مقارنة التجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، السعودية**، دار الشر النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2006، ص 20

[2] د. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص ص29– 32 .

الملكية بوسائل أخرى مثل تصدير منتجاتها ونظرية تدويل الإنتاج تعالج هذه المشكلة ، فهي تعتمد بشكل كبير علي مفهوم تكاليف الانتقال .

فهذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة. وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولاً من خلال كايدور" (1934)، ثم تم تطويرها بشكل كامل على يد كواس" (1937)، وفى وقت لاحق طور ها بينرسون" (1961). وفي محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة إل ى نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر علي يد باكلي" و كاسن (1976) .

تؤكد هذه النظرية على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع كامل بالخارج بدلا من تكاليف الأذرع الطويلة، وذلك عندما تتصف السوق الدولية بعدم كمال غير ملحوظ. فهذه النظرية تبين رؤية أخري لدور عدم كمال السوق في علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، فالأمر حماية ملكيتها الفكرية من أي عدوان يكون شاقاً على الشركة طالما كان ذلك بعيداً عن سيطرتها. فبقيام الشركة بإنشاء فرع أ في الدولة المضيفة يمكنها من إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية.[1]

المطلب الرابع :نظرية دورة حياة المنتوج: يسند مفهوم هذه النظرية التي قدمها "ريمون فارنون Vernon Roymond" في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل "تفسير التجارة والاستثمار الخارجيين .[2] على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربع مراحل رئيسية متتالية وهي:[3] مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور، ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقدم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث والتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال، وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تحسين وتطوير في هذا المنتج، حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجيا يصل إلى مرحلة النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي.

---

[1] نفس المرجع سابق، ص،33.

[2] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** ، طبعة أولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، 2013، ص 86

[3] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، بدون رقم الطبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 13.

ويتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنما تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج والشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى، حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال الشكل التالي:

شكل (01-01): دورة حياة المنتج الدولي.

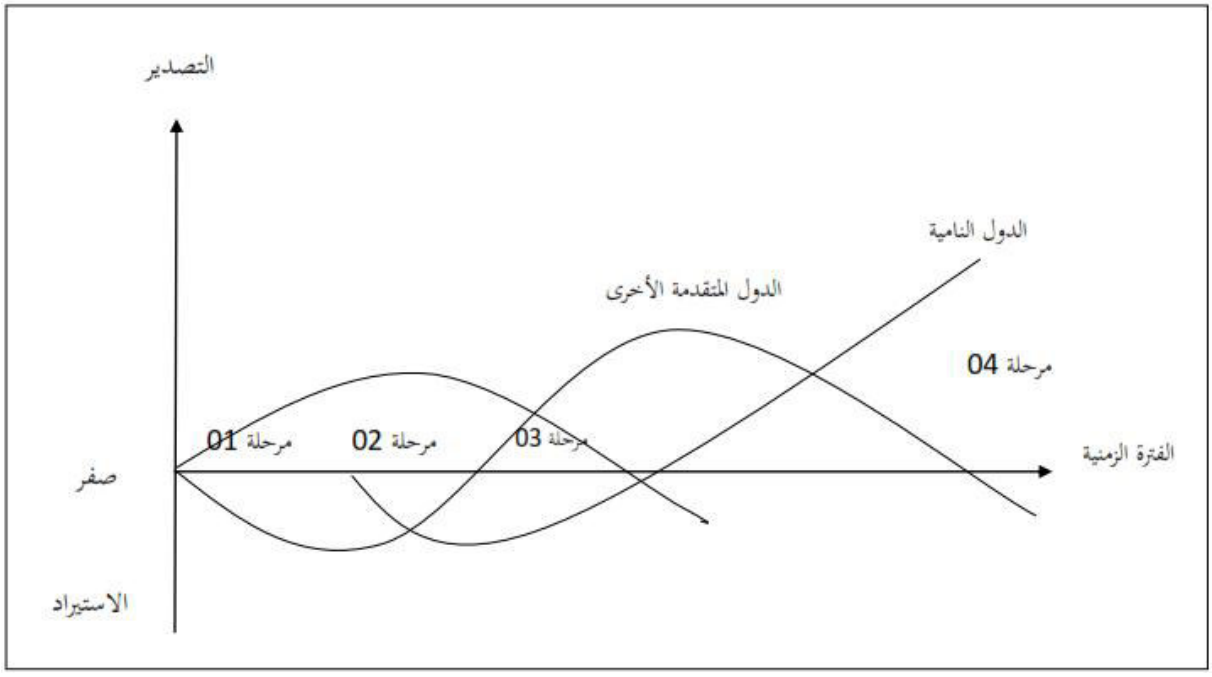

المصدر: سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة تدخل متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص37.

ومن جملة الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي:[1]

1- اهتمامها بالاستثمار المتعلق بالمنتج الجديد فقط، دون الاستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق مسبقا؛

2- اعتبارها بوجوب مرور المنتج الجديد بالمراحل المحددة التي تم الإشارة إليها سابقا دون أخذها بعين الاعتبار التفاعلات المتبادلة والمركبة للمؤسسات وبعض هذه الأخيرة لها إمكانيات كبيرة للقيام بالاستراتيجيات الحافزة على الصعيد الدولي أو بالتفاوت الطفيف في الزمن.

3-عدم تمكنها من تحديد مسألة الاحتيار بين نمط الإنتاج تحت الرخص ونمط الإنتاج الذي يقوم عن طريق الاستثمار المباشر.

[1] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 82 83 .

المبحث الرابع : أثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر تاثيره على النمو الاقتصادي:

المطلب الاول : إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ترى الدول المضيفة أن للاستثمار إيجابيات كثيرة قد تجنيها كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، كما تدرك الدول المستثمرة أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به أنه عامل ديناميكي لانتشارها ، توسيعها و السيطرة على الأسواق العالمية بغية تعظيم الأرباح و الاستقرار ، و على ضوء ذلك نتعرض بشيء من الإيضاح لإيجابياته، مزاياه، سلبياته و عيوبه بالنسبة للدول المضيفة له و المصدرة له " الدول الأصلية.

الفرع الأول : إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر :[1]

1/ بالنسبة للدول المضيفة :

– تنمية الملكية الوطنية و إيجاد طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين .

– تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

– تصريف الإنتاج و توسيع السوق المحلية و اقتحام أسواق أخرى و جلب العملة الصعبة .

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية .

– خلق فرص و مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حد البطالة .

– مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق منافع اجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتحديد و وصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه و توصيل شبكات المياه و الكهرباء .

– استفادة المستهلكين من تلامي عنصر المنافسة في السوق المحلية تحفيز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم و طاقاتهم الإنتاجية.

– جلب العمالة المؤهلة و كذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل و علاقاته أيضا و الفعالية الاقتصادية مما يؤدي إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة و تقنيات التسيير الفعال .

[1] عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 426 .

2/ بالنسبة للدول المصدرة له : تستفيد الدول القائمة به من عدة مزايا هي:

– دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له .

– الحاجة الملحة لزيادة الادخار ذلك لأجل الزيادة في رؤوس الأموال الضخمة التي سيتم توجيهها من طرف الدول القائمة به للتوسع أكثر في استثماراتها المباشرة لتحقيق التراكم .

– يسمح بتحسين ميزان مدفوعات الدول المصدرة على المديين المتوسط و الطويل .

– استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له و خاصة منها الدول النامية.

– استغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به .

– استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له ، أين سيتم احتكارها و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط .

– الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة كالامتيازات الضريبية و الجمركية ، و إمكانية الحصول على إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك للموارد المالية أو في شكل قروض ميسرة ... إلخ.

الفرع الثاني : سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر :

في مقابل تلك الايجابيات هناك عدد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له والدول المضيفة .[1]

1/ بالنسبة للدول المضيفة : تتلخص فيما يلي :

– عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المحلية إلى الخارج بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملات الأجنبية أحيانا ، و كذلك خروج الأموال بصيغة أرباح و ذلك قد يعود إلى الامتيازات تمنحها الدول المضيفة لإغراء الشركات الأجنبية.

[1] عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 427 .

– و كنتاج للنقطة السلبية الأولى بحدوث خلل في ميزان المدفوعات وذلك في المدى الطويل . – تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التتجير وتداول السلع و الخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى و يعود السبب في ذلك إلى البحث على الريح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية .

– تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية و حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا إلى انهيارها و زوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.

– المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلاءم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات و المواصفات .

– الاستثمار الأجنبي المباشر يتسبب في بازدواجية النظام الإنتاجي المتبع في الدول المضيفة و ربما استمراريتها حيث يتجلى ذلك في مشاريع استثمارية أجنبية قائمة على أساس استخدامها لفنون إنتاجية حديثة و مشاريع محلية أخرى تستخدم أساليب إنتاجية لا ترتقي السابقاتها.

– خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و خطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى كالمجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية.

– المساس بالسيادة الوطنية، والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي و السياسي .

2/ بالنسبة للدول المصدرة له : تتمثل في :

– يسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيقة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها .

– القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة و التي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها و إلى الدول المصدرة الأصلية.

– الأخطار غير التجارية و المتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم، والتي تنجم من فعل عدم الاستقرار السياسي، أو السياسة المعادية في الدول المضيفة له .

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

يلاحظ على الاستثمار الأجنبي المباشر أنه بالرغم من مزاياه السابق الإشارة إليها فإنه يحمل مخاطر وأعباء تواجهها الدول المضيفة وتتحملها من الضروري إيجاد الآليات المناسبة للتعامل معها ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المخاطر والأعباء على النحو التالي:

1- الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات: حيث يشير البعض أنه على الرغم من الأثار الإيجابية الأولية التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي التي تصب للدولة في حساب العمليات الرأسمالية إلا أنه سرعان ما تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث نجد أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات ستبدأ بتحويل أرباحها إلى الخارج وهذا بالإضافة إلى دفع العوائد من تحويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج. ودفع مقابل براءات الاختراع والمعرفة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى الخارج.

2- الممارسات الاحتكارية لشركات متعددة الجنسيات: يأتي ذلك نتيجة لأن الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري وشبه احتكاري، وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج سلع وأصناف متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق أو أن تلك الشركات تستحوذ على نسبة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية وذلك يحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لسوق احتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي .[1]

3- الآثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية من التركيز السوقي: ويرجع ذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات بحكم علاقاتها التجارية الدولية فإنها تتمتع بأوضاع تختلف عن أوضاع الشركات الوطنية، وبالتالي فإن تلك الشركات دولية النشاط تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيعها الشركات الوطنية مثل تجنب الإذعان للسياسات العامة للدولة المضيفة، وعلى سبيل المثال فإنه في مواجهة التشريعات

[1] طاهر مرسي عطية، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المهمة العربية، القاهرة، طبعة أولى، 2000 ، ص 7

الجديدة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئة في الدول المضيفة والتي من شأنها ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع أن تنتقل أنشطتها لدول أخرى ليس لديها تلك التشريعات، كما أن سهولة حصول تلك الشركات على التمويل اللازم في شكل قروض من مصادر دولية متعددة الجنسيات قد يسفر عنه إبطال مفعول السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة فيما يتعلق بكل من التوازن الداخلي والخارجي.

وبالنسبة للمنشأة الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية وأثر ذلك على المصالح القومية للدولة المضيفة فإن ذلك ينشأ من كون فرع الشركة متعددة الجنسيات يكون مسؤولا أمام سلطتين سياسيتين هما حكومة الدولة المضيفة و حكومة الدولة الأم، وتجدر الإشارة إلى أن سعي الشركات المتعددة الجنسيات لتعظيم أرباحها على المستوى الدولي يؤدي إلى ميل هذه الشركات إلى تركيز سلطة اتخاذ القرارات في يد الشركة الأم بدلا من انتهاج أسلوب اللامركزية وتفويض اتخاذ القرارات الهامة في الدول المضيفة، وخاصة الدول النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها.

وهناك أيضا مسألة هامة يجب الإشارة إليها وهي أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات داخل بلادهم وتضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم والذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم[1]

المطلب الثالث : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

اهتمت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية والحديثة للنمو، و نماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة وتشكل الأساس النظر معظم هذه الدراسات. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الريادة المطردة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن وتقاس الطاقة الإنتاجية عادة عن طريق الناتج المحلي الإجمالي، بما يحققه الاقتصاد من نمو خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة.

[2]نفس المرجع السابق، ص 8

ويتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية، أما الأثر غير المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي فيتحقق في الدول المضيفة إذ صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول وتحقق أربعة قنوات هي:

1- قناة المنافسة: ترتكز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية أخو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها .

2- قناة التدريب: تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رأس المال البشري المتاح في هذه الدول حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المذكورة لا يأتي إلا مع تواجد قوى عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيا، إن دخول الشركات الأجنبية (يخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة المحلية) إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية لخلق الحافز لدى الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية من ناحية أخرى.

3- قناة التقليد: تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدما للممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول.

4- قناة الروابط : ترتكز قناة الروابط على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية الي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير الأمر الذي يؤدي إلى تطوير منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، وتشجع هذه المنافسة الشركات الوطنية للقيام بزيادة إنفاقهم على البحوث والتطوير مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات ويترتب على هذا في النهاية حدوث زيادة في إنتاجية عوامل إنتاج الشركات المذكور.

أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية، وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية) فالعلاقة القوية بين الشركات الأجنبية (المشتري) والشركات الوطنية (البائع) يمكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات الوطنية من أجل تحسين جودة منتجاتها القائمة، أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات[1] .

[1] عمر متيجي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2007 – 2008 ، جامعة المدية، ص ص 32 – 33

خلاصة:

أن الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية و المفكرين، الخبراء وجل دول العالم، جاء ليعكس حقيقة معينة و هي أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير، وقد تجلى ذلك من خلال مختلف الدراسات المنمطة به.

لا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة، حيث أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و أستراتيجيات الشركات الأجنبية، أما فيما يخص أسباب قيامه والعوامل التي تتحكم في سلوك المستثمرين الأجانب لتجسيده، فقد سجلت هناك عدة تفسيرات مختلفة بسبب تعدد زوايا دراسته.

ان مختلف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و توجهاته تحكمها الظروف الملائمة التي تجعلها أكثر نجاعة و فعالية سواء بالنسبة للدول المضيفة أو المستثمرين الأجانب.

و أخيرا، الحقيقة التي تمليها هنا، هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل محورا من محاور اهتمام المفكرين و الخبراء و الدول ، ليس فقط لاعتباره ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث التسمية أو المفهوم، بل أيضا من حيث التفسيرات التي جاءت حول قيامه وتعارض المواقف بشأن ذلك.

الفصل الثاني :

الشركات مُتعدِّدة الجنسيات

تمهيد :

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من بين الأعوان الاقتصادية المساهمة بصفة فعالة في عملية تنشيط الاقتصاد الدولي لما تتمتع به من ضخامة، وتقدم تكنولوجي، وانتشار جغرافي في جميع أنحاء العالم، وتعدد في أنشطتها ومنتجاتها، وحضوعها لإستراتيجية موحدة.

ولهذا تعد هذه الشركات المسيطر الأساسي على عمليات الإنتاج على المستوى العالمي، مما جعل معظم الدول المتقدمة والنامية منها تسعى إلى جلب عدد كبير من هذه الشركات إليها لعلها تشاركها في تحريك نشاطها الاقتصادي ومنه المساهمة في التنمية الاقتصادية بها.

ولقد ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات على هيئتها الحديثة في بداية القرن التاسع عشر، وأخذت تتطور بسرعة فائقة حتى أصبحت على ما هي الآن، وذلك نتيجة السعي الدائم منها إلى تحقيق الربح، الاستمرارية والنمو.

وأثبتت الدراسات الاقتصادي الحديثة أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بأغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، فإما أن تقوم هذه الاستثمارات عن طريق إنشاء فروع تابعة لها في بلدان غير يا البلد الأصل(استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي)، أو تشترك مع شركات من تلك الدول المضيفة أو حكوماتها في إنشاء استثمارات مشتركة معها (استثمار مشترك بين المستثمر الأجنبي والمحلي). وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- المبحث الأول: ماهية الشركات مُتعدِّدة الجنسيات
- المبحث الثاني : النظريات المفسرة لنشأة الشركات متعددة الجنسيات
- المبحث الثالث : استراتجيات وسياسات الشركات متعددة
- المبحث الرابع: إدارة الشركات المتعددة الجنسيات
- المبحث الخامس: العلاقة بين الشركات متعدّدة الجنسيات والاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الشركات مُتعدِّدة الجنسيات:

لقد أصبح مصطلح الشركات مُتعدِّدة الجنسيات كثير التداول في الفترة الأخيرة؛ نظراً لأهميته البالغة وتأثيراته الكبيرة على المستوى الداخلي والخارجي للدول، وفيما يلي يمكن إعطاء نظرةٍ حول مختلف المفاهيم والخصائص المتعلّقة بها.

المطلب الأول: مفهوم الشركات مُتعدِّدة الجنسيات وتصنيفاتها:

في هذا المطلب سنتطرَّق إلى مفهوم الشركات مُتعدِّدة الجنسيات ،و الخلفيتها التاريخية ، ومختلف تصنيفاتها.

الفرع الاول: الخلفية التاريخية للشركات مُتعدِّدة الجنسيات:

ليست الشركات مُتعدِّدة الجنسيات ظاهرة برزت فجأةً في فراغ، وإنما لها جذورُها التاريخية ترجع إلى عدة قرونٍ إلى الوراء؛ إذ وُجدت من حوالي ألفي عام (332 ق م، 35 ق م) شركةٌ مُتعدِّدة الجنسيات في مصر بمدينة الإسكندرية للقيام بالتجارة العالمية، ووُجد عقدٌ بحري لاستيراد التوابل من شرق إفريقيا عن طريق البحر الأحمر الذي تنتمي أطرافه إلى أكثر من سبعة جنسياتٍ مختلفة منها: روما، قرطانة، اسبرطة، وآخرون يحملون أسماءً إفريقية.[1]

وقد عرف العالم منذ أوائل القرن السابع عشر شركاتٍ احتكارية عملاقة في مجال التجارة الخارجية لبعض المواد الاستهلاكية، وخاصةً الشركات البريطانية.

وجاءت لتظهر شركاتٌ استعمارية مُدعَّمة بالقوة السياسية والعسكرية للحصول على المواد الأولية والغذاء وإرسالها إلى الدول الأم؛ من أجل التصنيع وإعادة التصدير مرةً أخرى في شكل مُنتَجات.[2]

وبينما كانت الدول الاستعمارية منهمِكةً في هذا الأسلوب، بدأت بعض الدول الأخرى والشركات الأمريكية والمستثمرين الأفراد في البحث عن فرص توظيفٍ استثماري لا يقتصر نشاطها على الغذاء والمواد الأولية، وإنما في توجيه الاهتمام نحو الأسواق والأرباح، بصرف النظر عن وضعية المُنتجات أو السلع،

[1] الهادي نادية، **الإدارة الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1989،ص 99

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999،ص191

وانفتحت الحدود أمام التكنولوجيا القادمة وتطبيقات الاختراع الجديدة، وتصنيع المُنتجات في المناطق التي تتمتَّع بميزاتٍ نسبية. وقد تأكَّد هذا الاتِّجاه مع بداية القرن التاسع عشر، ونمو الثورة الصناعية، وتطوُّر النظام النقدي والمالي والدولي، وزيادة التسهيلات الائتمانية، وحركة تنقُّل رأس المال، وهو ما يتَّفق مع أساسيات وأهداف طريقة الإنتاج الرأسمالي.

وقد عرف الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهور الشركات الوطنية العملاقة والتي تحقَّق معظمُها من دمج عدة شركاتٍ مع شركةٍ أكبر وأكثر نفوذاً ومقدرةً مالية.

وما إن نجحت هذه الشركات في تثبيت أقدامها في الأسواق الوطنية، وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أخذت تتَّجه ببطءٍ نحو الدول والأسواق.

ولكن موجة انتشار الشركات المُتعدِّدة الجنسيات في العالم تلاشت بعض الشيء خلال أزمة الكساد الدولية التي بدأت منذ سنة 1929، واستمرَّت حتى الحرب العالمية الثانية؛ نظراً لما رافق هذه الفترة من حروبٍ تجارية، ووضع كثيرٍ من القيود أمام تحرُّك الأفراد ورؤوس الأموال والسلع بين الدول.

وبدأت الموجة الجديدة لانتشار الشركات العملاقة في العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وإن كانت هذه الموجة أخذت تنتقل من ذروةٍ إلى أخرى منذ منتصف الخمسينات، حاصلة استثمار ونشاط هذه الشركات إلى جميع دول العالم.

لقد ركَّزت هذه الشركات على الإستراتيجية الجديدة التي تقوم على انتقال السلعة إلى المستهلك خارج الحدود الوطنية، وتلت هذه المرحلة مرحلة الاستغلال والسيطرة المباشرة عن طريق إقامة المنشآت الإنتاجية والتجارية في الخارج.

والواقع أن ما دفع المشروعات إلى إقامة وحداتٍ إنتاجية وتجارية خارجية يرجع أساسياً إلى الرغبة في التأمين المستمر لمصادر المواد الأولية.[1]

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،ص 192

الفرع الثاني: تصنيف الشركات على النطاق الدولي:

يمكن تصنيف الشركات ذات النشاط الدولي على النحو التالي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التصنيف ما زال معمولاً به حتى الآن، برغم مضي أكثر من عقد ونصف على اقتراحه.[1]

1- الشركة الأجنبية:

هي الشركة التي تمتلك أو تُدير بصورةٍ مباشرة أو تُمارس (بصورةٍ غير مباشرة) نشاطاً استثمارياً، سواءً في مجال الإنتاج أو التسويق، أو الخدمات خارج الدولة الأم، وذلك بغض النظر عن عدد الدول المضيفة التي يقع في إدارتها الأنشطة المذكورة.[2]

2- الشركة الدولية:

لقد عرَّفها العديد من المُفكّرين نذكر منهم:

- **ليفنجستون (Livingstone)** حيث قال أن الشركة الدولية التي تتمتَّع بشخصيةٍ مُستقلة، وتُمارس نشاطها بالاختيار في دولةٍ أجنبية أو أكثر .
- **جاك بيرمان (Djack Birman)** يُؤكّد أن الخاصية الرئيسية للمنشآت الدولية هي محاولتها النظر للأسواق الوطنية المختلفة كأنها سوقٌ واحد، وذلك للدرجة التي تسمح بها الحكومات؛ فهي تتجاوب مع الفرص التسويقية حول العالم، وتُكافح لكي تضخم مختلف العناصر؛ لتحصُل على أقصى حدٍّ من المزايا التكنولوجية والتسويق والتمويل المُنسَّق تنسيقاً عالياً.

وبصفةٍ عامة تُعرَّف بأنها:

- الشركة التي ترتبط بالأسواق الدولية، وبأنشطة التجارة أو الصناعة بصورةٍ مباشرة، عن طريق الاستيراد والتصدير، أو بصورةٍ غير مباشرة من خلال وُسطاء آخرين، ولكن يبقى مجال النشاط الدولي محدوداً في معظم الأحيان .

[1] أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق ،ص ص 141-142

[2] نفس المرجع ،ص 142

- هي شركةٌ تمتلكُ وتتحكَّم في أنشطةٍ اقتصادية مُوزَّعة في عدة دول، ويفوق ناتجُها إجمالي ما ما يُنتجه الاقتصاد الوطني لبعض الدول.[1]

3- الشركة عبر الوطنية:

هي في حقيقة الأمر بالتقريب الشركات مُتعدِّدة الجنسيات ، غير أن هيئة الأمم المتحدة تُفضِّل استخدام الاصطلاح الأول كبديلٍ للثاني؛ بهدف التقليل من الآثار النفسية السياسية لدى الدول النامية، من جراء استخدام اصطلاح شركة مُتعدِّدة الجنسية.[2]

4- الشركة الكونية:

تتميَّز هذه الشركة بنظرتها الإستراتيجية إلى العالم كسوقٍ واحدة، والمستوى الرفيع من التكنولوجيا والنوعية لمُنتجاتها الكونية، المُوجَّهة إلى المستهلك أو المستفيد الكوني في أي بقعةٍ أو سوقٍ من العالم.[3]

الفرع الثالث: تعريف الشركات مُتعدِّدة الجنسيات:

يُستعمل مصطلح الشركات مُتعدِّدة الجنسيات بكثرةٍ من طرف الأكاديميين على الرغم من وجود أسماءٍ أخرى، مثل الشركات الدولية، الشركات عبر الوطنية، الشركات الأجنبية، وقد اخترنا في موضوعنا هذا مصطلح الشركات مُتعدِّدة الجنسيات والتي عرَّفها الكُتَّاب كما يلي:

يُطلِق **جون فيرويذر (Fayerweather)** تعبير شركات مُتعدِّدة الجنسيات، وهي مجموعةٌ من الشركات التي لديها أنشطة أعمالٍ بشكلٍ مباشر في دولتين أو أكثر.

ويستخدم **روبك (Robok)** و **سيموندس (*Simonds*)** مصطلح شركة مُتعدِّدة الجنسيات، وهي مجموعةٌ من الشركات يُسيطر عليها مركزٌ رئيسي واحد، وتنتشر عملياتها في أقطارٍ مُتعدِّدة.

ويُعرِّف **فرنون (Vernon)** الشركات متعددة الجنسيات على أنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلاتٍ أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر.

---

[1] سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية**، دار اليازوري، عمان، 1999،ص291

[2] أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق ،ص 342

[3] نفس المرجع ،ص 342

ويبيِّن **ديمزا (Demza)** أنها تُعتبر شركة دولية، لكن متطوِّرة جداً، أو لديها عملياتٌ متَّسِعة الأرجاء عالمياً، ولها نظرةٌ عالمية عميقة في إدارتها، وفي عملية اتخاذ القرارات بها؛ وهكذا فإن الشركات مُتعدِّدة الجنسيات بتحديدٍ أكثر تشترك في مختلف الأنشطة الدولية، وتقوم بالتصنيع في العديد من الأقطار، وفي مختلف البيئات الثقافية والاقتصادية والسياسية، ولديها ارتباطاتٌ وتعهُّداتٌ عالمية واسعة، وتحصُل على جزءٍ هام من إيراداتها الكلية من عملياتها الدولية.

كما تُعرَّف من طرف الأمم المتحدة بأنها الشركة التي تمتلك أو تُسيطر على الإنتاج أو تسهيلات الخدمات خارج حدود الدولة التي قامت بها

وهناك من يُعرِّفها بأنها مؤسسةٌ اقتصادية ضخمة، تمتلك أعمالاً ووسائل إنتاج في أكثر من دولة، ويُدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتَّخذ من الوطن الأم مركزاً رئيسياً لها.

ويُستعمل مصطلح مُتعدِّدة الجنسيات على المؤسسات التي تقوم بأعمالها بشكلٍ مباشر في أكثر من بلدين، واشتراك المؤسسات في عملياتٍ دولية معينة، كالتصدير، تقديم براءات الاختراع، والإشراف على نشاط الشركات في الخارج يُعتبر المقياس الوحيد من حيث الجوهر.

وكتعريف خاص بالطالبات هي كل شركة تحقق معايير تصنفها كشركة تقوم بأعمال دولية، كأن تتعامل مع دولتين أو أكثر من الدول الأخرى، وأن تبلغ مبيعاتها الخارجية نسبة 30% من إجمالي مبيعاتها السنوية، وأن تحقق أرباحا بنسبة لا تقل عن 10 % –20% من رأس مالها على مدى ثلاثة سنوات على الأقل وأن تتصف أعمالها بالديمومة وليس بصورة متقطعة. [1]

المطلب الثاني: خصائص الشركات مُتعدِّدة الجنسيات.

تمتاز الشركات مُتعدِّدة الجنسيات بالعديد من الخصائص نُوجزها فيما يلي:[2]

[1] الهادي نادية،مرجع سابق،ص ص 77–78

[2] موسى سعيد مطر، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر، عمان، 2003،ص 171

1- الضخامة:

من خصائص الشركات مُتعدِّدة الجنسيات ضخامة الحجم ولا يُقاس الحجم بـ:

- مقدار رأس المال: لأنه لا يُمثِّل إلا جزءاً بسيطاً من إجمالي التمويل المتاح للشركة،
- رقم الأعمال لأن تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستوياتٍ غير مسبوقة.
- حجم الإنتاج للتنوُّع الشديد في المُنتجات التي يخضع إنتاجها للشركات متعددة الجنسيات واحدة.

وأهم مقياسٍ متبع هو رقم المبيعات (رقم الأعمال).

كما يعتمد البعض على مقياس القيمة السوقية للشركة كلها.

2- تنوُّع الأنشطة:

لا تقتصر الشركات مُتعدِّدة الجنسيات على إنتاج سلعةٍ واحدة رئيسية تصطحب أحياناً بمنتجات ثانوية، وعلى العكس تتعدَّد مُنتَجاتها وذلك في أنشطةٍ متعددة ومتنوعة ليس لها رابط منطقي سوى قيام الشركة بها، والدافع الحقيقي لهذا التنوُّع هو رغبة الإدارة العليا في التدثِّي باحتمالات الخسارة، وإن خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطةٍ أخرى، وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط محل وفورات الحجم التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية، ويُيسِّر هذا التنوُّع حقيقة أن الشركات لا تُنتَج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مُكوِّناتٌ من إنتاج شركاتٍ أخرى.

3- التركيز على النشاط الاستثماري:

تُشير البيانات والمعلومات المتاحة إلى أن الشركات مُتعدِّدة الجنسيات تتميَّز بالتركُّز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به تلك الشركات. ولعل تفسير هذا التركيز في النشاط الاستثماري يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات بمُكوِّناته المختلفة بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة في العناصر الخاصة بتكلفة عنصر العمل، ومدى توافره ومستواه التعليمي، ومهاراته الإنتاجية والبنية الأساسية ومدى قوتها وتكاليف النقل، والوقت الذي يستغرقه الشحن، وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية والكهرباء والطاقة والأرض، والتسهيلات التمويلية كلها وغيرها، تجعل

دولاً معينة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالمعلومات والخدمات المدعَّمة للأعمال، وتوافر المُدخَلات في السوق المحلية وغيرها، يُضاف إلى ذلك الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والصحة الاقتصادية، وإثبات المقدرة على النمو وغيرها من العوامل.[1]

4- الانتشار الجغرافي:

تتميَّز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تُغطيها ، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانياتٍ تسويقية هائلة، وفروع وشركاتٍ تابعة تجوب معظم أنحاء العالم، حيث توضح البيانات ارتفاع نصيب بعض الشركات متعددة الجنسيات في إجمالي إنتاج القطاعات الصناعية الفردية. كما تبين البيانات أيضاً احتكار هذه الشركات للسوق العالمية في العديد من الصناعات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ونظرا للانتشار الجغرافي الكبير وضمانا لتسهيل الاتصالات اعتمدت الشركات متعددة الجنسيات اللغة الانجليزية لغة عمل في كل أنحاء شبكة الشركات التابعة، واتخذت الدولار الأمريكي وحدة حساب للجميع.

5- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:

هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات ذات نشاط استثماري واسع يجوب أنحاء العالم بالإضافة إلى كونها كيانات اقتصادية عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي ، ناهيك عن سعيها إلى تكبير مساحة أسواقها، وزيادة امتدادها وانتشارها الجغرافي، فكل هذه العناصر والخصائص أكسبت الشركات مُتعدِّدة الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج كذلك الاستثمار من دولة إلى أخرى بل على مستوى العالم وخاصة مع استهدافها ما يسمى بـ عولمة الإنتاج التي تعتبر إستراتيجية لهذه الشركات.

ومن ناحية أخرى تتبع القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار من دولة إلى أخرى عبر العالم من مفهوم القدرة على نقل الموارد كعملية شاملة لكافة عناصر الإنتاج. [2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد،المرجع السابق،ص 158

[2] احمد عبد العزيز ،د.جاسم زكريا الطحان،فراس عبد الجليل،**الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية**، مجلة الادارة والاقتصاد،العدد85،،2010ص 125

6- السعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية:

تسعى الشركات مُتعدِّدة الجنسيات إلى إقامة من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها في إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف واكتسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات في مجال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها، وهي نتاج المنافسة العالمية، الخصخصة الأسواق المفتوحة وقد شهدت حالات التحالف الاستراتيجي زيادة ملحوظة خلال العقدين الماضيين بعد أن كانت الشركات مُتعدِّدة الجنسيات تركز اهتمامها على تملك المشروع 100%.[1]

7- توافر مجموعة المزايا الاحتكارية:

لعل السيطرة الاحتكارية على الشركات مُتعدِّدة الجنسيات ترجع إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات تأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، وأهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمتخصصة، وتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي:[2]

- المزايا التمويلية: تشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات وتوافر لرؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية، وتوافر رؤوس الأموال يكون بالاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية الدولية.

- المزايا الإدارية: تتمثل في توافر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات وإمكانية نقلها إلى الدول المضيفة.

- المزايا التقنية: تتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويعها أو إجراء بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية من حيث الشكل أو التغليف أو اللون....إلخ.

[1] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق، ص 125

[2] نفس المرجع ،ص 126

- المزايا التسويقية: من خلال تخصيص أموال كبيرة وإمكانيات متزايدة لأنشطة البحث من الجودة، ومن خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية واسعة الانتشار الجغرافي. [1]

8- الانتماء غالبا إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا:

ينتمي المركز الرئيسي أو الشركة الأم في معظم الحالات إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وفي مقدمتها الو.م.أ لوفرة رأس المال، واحتكار التكنولوجيا لتهيئ مناخ الاستثمار لنمو هذا النوع من الشركات، ولذلك نرى هذه الشركات مركزة بفروعها في عدد من الدول المتقدمة.[2]

9- تعبئة المدخرات العالمية:

من الشائع القول بان الشركات مُتعدِّدة الجنسيات هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي، وهي كغيرها من الشركات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، وأي شركة تسعى لتعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها وفيما يلي نفصل ذلك:[3]

طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل الأسواق المالية العالمية الهامة مثل: نيويورك طوكيو لندن....، وبالتالي يمكن أن نجد أن مساهمين.

- من كل دول العالم أن تصب مدخراتهم في هذه الشركات وبالتحديد من خلال حوافظ الأوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الاستثمارات.

- تعتمد على الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلا. [4]

[1] طابوش مولود،**اثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-2007،ص48

[2] غوالطي حمزة،**تاثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية** ،حالة البرازيل،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،20012-2013،ص 25

[3] سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية**، دار اليازوري، عمان، 1999،ص 62

[4] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص ص 167-168

من القواعد الأساسية للشركات مُتعدِّدة الجنسيات إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها، يتم هذا بأشكال مختلفة منها: المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي....[1]

10- التخطيط الاستراتيجي والإدارة:

تتبنى الشركات متعددة الجنسيات التخطيط الإستراتيجي كأداة لإدارة هذه الشركات من منظور أنه المنهج الملائم، الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق رسالة هذه الشركة والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل، بما في ذلك من توافر البدائل التي تواجه التغير الذي يحدث في البيئة العالمية التي تعمل فيها كل هذه الشركات واختيار أفضل البدائل الممكنة. [2]

11- تعبئة الكفاءات:

لا تتقيد الشركات مُتعدِّدة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين فيها في أعلى المستويات التنفيذية، والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر الدولي للشركة الأم بعد اختيار سلسلة من الاختبارات والمشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية. [3]

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق،ص 67

[2] شريفية جعدي واخرون، **اثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري**،2006-2012، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد1،2014،ص 18

[3] طابوش مولود، المرجع السابق،ص 65

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الشركات متعددة الجنسيات:

لقد تطورت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بسرعة مذهلة في العقود الأخيرة من بضعة شركات في التسعينيات إلى ما يفوق الـ 40000 شركة متعددة الجنسيات، وبفروع بلغت الـ170 ألف فرع تهيمن بشدة على الاقتصاد العالمي.[1]

ومن أجل معرفة العوامل التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة على الواجهة وضعت عدة تفسيرات شكلت في مضمونها النظريات المفسرة لدوافع قيام الشركات متعددة الجنسيات. وفي هذا المبحث سنقف على بعض النظريات والتي قدمت تفسيراً لنشأة الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات

سنتعرض للنظريات التقليدية والتي تناولت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والمجسدة في النظريات التالية:

الفرع الاول: النظرية التقليدية:

وتفسر هذه النظرية حركة رأس المال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والمال أو رأس المال المالي بصورة عامة على أن هذا القياس قد قابله صعوبات كامنة في طبيعة هذه النظرية ذاتها، فنظرية التجارة الدولية لا تقدم تفسيرا محددا للاستثمار المباشر بل إنها افترضت بادىء ذي بدء عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال من بلد لبلد آخر كما افترضت أن الشركات تعمل في سوق تنافسي.

والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى يمثل انتقالا لعوامل الإنتاج ويتم التبادل الدولي داخل الشركات متعددة الجنسيات أكثر مما يتم خارجها نتيجة طبيعة سوق احتكار القلة التي يعمل فيه أغلبها وأكثرها قوة وأهمية. [2]

وقد حاول البعض تطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية التقليدية من أجل فهم تدفق الاستثمار المباشر، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي يكون اتجاه الحركة

---

[1] حفال عمار، **قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مطبعة دار هومة، الجزائر، العدد الأول، شتاء 2002/2001،ص168

[2] امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، دون طبعة،الاسكندرية،2004،ص 36

من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية، ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية.

إن هذه النظرية يأخذ عليها تناقضها مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة توجد في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال ثم عدم تفريقها بين الاستثمار المباشر وغير المباشر من جهة أخرى فالأقرب إلى التصور أن تدفق الاستثمارات غير المباشرة من بلاد الفائض إلى بلاد العجز استجابة للتباين في معدلات الفائدة دونما تحمل لمخاطر الإنتاج المباشر في بيئة أجنبية.

الفرع الثاني: النظرية السويدية:

ترى هذه النظرية التي جاء بها العالمان السويديان هكشر وأولين أن سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، حيث أن التفاوت سيؤدي إلى اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

إذ أن كل دولة ستقوم بتصدير تلك السلع التي تنتجها بتكاليف أقل نسبيا، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول.[1]

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات كإغفالها للفروق النوعية لعناصر الإنتاج، وكذا استخدامها لنموذج يتكون من متغيرين فقط هما العمل ورأس المال ثم أنها لا تحدد بصفة قاطعة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، ثم إنها تشترط توافر المنافسة الكاملة.

الفرع الثالث: نظرية رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة الاستثمار المباشر الأجنبي على عامل واحد من عوامل الإنتاج وهو رأس المال النقدي وذلك من خلال تفسيرها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة رأس المال والتغيرات التي تطرأ عليه أثناء سيرورة عمليات الاستثمار، فالنظرية تهدف إلى كيفية تحقيق أكبر مردود لهذا الرأس المال النقدي.

[1] زينب حسين عوض الله،مرجع سابق، ص56

إن المؤسسة تقوم بالاستثمار وتواصل أنشطتها إلى حد معين وذلك عندما تصبح تكلفة الوحدة الإضافية من رأس المال أي التكلفة الحدية مساوية للربح المحقق من طرف هذه الوحدة المستثمرة (الدخل الحدي) [1].

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات أهمها: كون الاستثمار المباشر لا يسعى بالدرجة الأولى إلى تعظيم المردودية فقط، بل لديه أهداف أخرى لا يمكن التخلي عنها وهي تبحث عن أسواق أخرى بهدف توسيع حصص المؤسسة من أجل عرقلة المؤسسات المنافسة، وكذلك تعظيم المبيعات.....الخ.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات:

سنتناول تلك النظريات الحديثة والتي حاولت تفسير ظاهرة قيام الشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال عرض ثلاث نظريات في هذا الخصوص والتي تعتبر أكثر شيوعا وأهمية وهي:

الفرع الاول: نظرية دورة حياة المنتج:

صاغ هذه النظرية "ريمون فرنون" في سنة 1966 لتفسير قيام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاع الصناعي في الدول الرأسمالية.

تقدم هذه النظرية تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، ونلقي الضوء على محفزات الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمارات الأجنبية، ومن جهة أخرى تبين لنا كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

وترى هذه النظرية أن المنتج أو السلعة تمر بثلاثة مراحل من التطور وهي:

1. مرحلة النمو: وفي هذه المرحلة تتحقق زيادة سريعة في التجديدات التكنولوجية ونظم الإنتاج وينمو الطلب في السوق على السلعة، وفي هذه المرحلة التي تم فيها اكتشاف المنتج الجديد تتمتع الشركات صاحبة الاكتشاف بميزة احتكارية وتستغل هذه الشركات هذه الميزة عن طريق التصدير إلى الأسواق الخارجية. [2]

[1] فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:حالة الجزائر**، جامعة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة،1997-1998،ص 16

[2] زينب حسين عوض الله،مرجع سابق، ص406

2. مرحلة المنتج الناضج: تشهد مرحلة نضوج سلع دورة المنتج العديد من التطورات التى يمكن وصفها على النحو التالي: [1]

- اختفاء كثير من المنتجات من السوق إما لعدم توافقها مع تصورات المستثمرين أو لعدم تمشيها مع أذواق المستهلكين.
- استقرار الطرق والوسائل الفنية الإنتاجية عما كانت عليه فى مرحلة المنتج الجديد.
- زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة.
- قلة الطرق الفنية التجريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج.
- قلة المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق و زيادة درجة نمطية المنتج.
- التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقات البحوث والمعامل والأيدي العاملة الماهرة، مع زيادة استخدام العمل غير الماهر وراس المال المادي، حيث تلعب دورا متزايدا كمحددات هامة لاختلاف المزايا النسبية بين الدول.
- زيادة المرونة السعرية للطلب نظرا لوجود منتجات شبيهة قادرة على المنافسة ورخيصة نسبيا، مما يشجع المستهلكين على الإقبال عليها فى حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج.
- تلعب ظاهرة الإنتاج الكبير وما ينشأ عنها من مزايا اقتصاديات الحجم دورا هاما فى تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

1- **مرحلة النمطية:** و في هذه المرحلة تصبح التكنولوجية معروفة ومشاعة، مما يؤدي الي قيام الشركات بتحويل إنتاجها من السلع الي الخارج، ثم أن الدول المتقدمة صاحبة المنتج تتخلى عنه وبالتالي تقوم ببيع براءة الاختراع، ثم تقوم بإنتاج منتوج جديد وهكذا تبدأ الدورة من جديد.

و الشكل التالي يوضح لنا دورة حياة المنتج

[1] سامي عفيفي حاتم، **دراسات فى الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، فبراير 2000،ص 96

الشكل رقم (02-01): دورة حياة المنتج

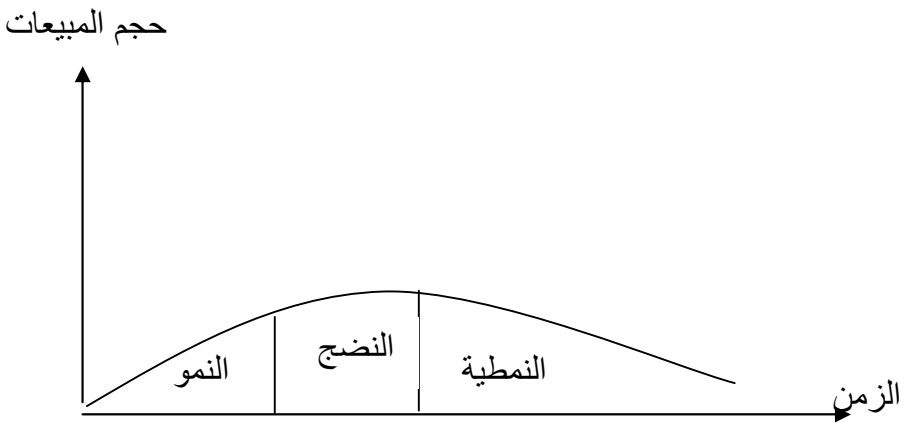

المصدر: سامى عفيفى حاتم، مرجع سابق ، ص92

على الرغم من وجاهة هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات أهمها:

- تشير البحوث التجريبية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تستخدم في مشروعاتها التابعة لها في الخارج نفس المستوى التكنولوجي الذي تستخدمه في بلادها الأم، كما تبرهن أرقام الاستثمار الخارجي المباشر على أن الإنتاج الدولي أكثر شيوعا في الفروع ذات المدخلات التكنولوجية المتطورة والكثيفة عنها في الفروع الصناعية ذات التكوين التكنولوجي الناضج والقديم.
- إن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث أن هذه النظرية قدمت تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها للإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة.[1]

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنظمة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989،ص58

الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية أو بمعنى أخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا...الخ يمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية.

ويفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار.[1]

وترى هذه النظرية أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فهذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، ثم أن مدخلات وعناصر الإنتاج المستخدمة متصفة بالتجانس ومن تم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق، وبالتالي تخلص إلى القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو اختلال بعض الخصائص والموارد المميزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات منها:

- أن هذه النظرية تفرض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمارات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال الاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق....الخ.

[1] نفس المرجع،ص 48

الفرع الثالث: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نظرا للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، ويقصد بالحماية هنا تلك الإجراءات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في سبيل ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج وذلك لأطول فترة ممكنة وذلك لتمكن هذه الشركات من كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

وبصفة عامة ترتكز نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم أرباحها إذا هي تمكنت أو استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل: عمليات البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة وفي هذا المجال يرى البعض بضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات.....الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول النامية المضيفة لكي يحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها ومن تم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية....الخ. [1]

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع السابق،ص 123

المبحث الثالث :استراتجيات وسياسات الشركات متعددة الجنسيات:

المقصود بالإستراتيجية هو مجمل الاساليب التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق اغراضها واهدفها العامة على المدى الطويل وهذا ما يستوجب عليه الخضوع الى عدة انظمة قانونية في وقت واحد ومن مميزات الشركات متعددة الجنسيات ان فروعها تعمل في ظل استراتيجية عامة وموحدة ومشتركة تحت اشراف المركز الرئيسي لشركة الام، فهو يقرر انشاء استثمارات جديدة ويخصص الاسواق ويحدد الاسعار...الخ

مستعملة في ذالك شتى الاساليب والسياسات كالتخطيط سياسة الاستثمار او الملكية ،السيطرة ، التمويل، التسويق التعبير والتسيير المالي.

المطلب الاول: استيراتجيات الشركات متعددة الجنسيات:

الفرع الاول: استيراتيجية التسويق الدولي والعالمي:

أ- **تعريف التسويق الدولي** [1]: يمكن تعريف التسويق الدولي على انه مجموعة المجهودات التسويقية الموجهة لاشباع حاجات المستهلك خارج الموارد الجغرافية للمركز الرئيسي للشركة إلا إن في بيئة تسويقه غير التي تعمل فيها الشركة المنتجة لاغراض تحقيق الاهداف التسويقة المخططة من ارباح ومبيعات وذو استقرار وحل مشكلات وغيرها ، وتستخدم الادارات التسويقية في ذلك مزيج تسويق دولي واستراتيجيات التسعير الدولي والترويج الدولي والتوزيع الدولي والسلع الدولية والخدمات الدولية.

وتعتبر الشركات اليابانية والامريكية الرائدة في مجال التسويق الدولي ولقد بدات الدول العربية التسويق في اوائل الستينيات عند فتح الاسواق الافريقية والعربية عن طريق فروع الشركات والاستراد والتصدير المباشر ولقد انتشرت الشركات العالمية التي تقوم بالتسويق الدولي في السوق العربي بعد عام 1974م ويتطلب القيام بنشاط التسويق الدولي ضرورة وجود عدد من المد يرين الدوليين والمعرفة والتدريب لنشاط السوق الدولي.

ب-**تطور التسويق الدولي:** صحيح أن التسويق الدولي كان ذو جذور تاريخية في الحملات التجارية التي كان يقوم بها العرب عبر البحار والقارا ت في تسويق سلعهم في اسواق عالمية ولكن لم يظهر التسويق الدولي الا اخيرا خلال المراحل التالية :

- مرحلة التجارة الخارجية منذ الاربعينات

[1] فريد النجار،**ادارة الاعمال الدولية**، الدار الجامعية الاسكندرية ،2006، ص 304

- مرحلة الاسواق الاجنبية منذ الخمسينات
- مرحلة الاسواق و التسويق المقارن في الستينيات
- مرحلة التسويق العالمي والاسواق المتعددة الجنسية في السبعينات
- مرحلة عالمية التجارة واتفاقيات الجات

أي ان التسويق الدولي اصبح ذو اطار فكري متكامل منذ فترة قصيرة لاشباع حاجات الاسواق العالمية من السلع والخدمات التي تناسب المستهلك الحالي والمتوقع وعن طريق مزيج تسويقي يصمم ليناسب كل بيئة تسويقه دولية ، ولقد ادت ثورة الاتصالات العالمية الى توفير عدد من السلع والخدمات العالمية في الاسواق المختلفة عبر الحدود الجغرافية الافكار مما دفع بالتسويق الدولي الى الامام.

الفرع الثاني : استراتيجية المبيعات الدولية[1]

تحاول الشركات العاملة بالتسويق الدولي البحث عن استراتيجيات للتسويق الدولي في التسعير والترويج وتصميم المنتجات والخدمات والتوزيع مما يناسب الأسواق الدولية ، وعند اختيار استراتيجية المبيعات . تحاول الشركات تخفيض التوزيع وتشجيع التنميط المناسب للمتغيرات الدولية مثال المناخ والدخل ..... ، فقد تتطلب الدولة المضيفة ذات الاهتمام بالتسويق الدولي ضرورة التقيد.بشروط معنية في الاعلان ومدى الاعتماد على السلعة في ضوء القوانين المطبقة ، ويجب أن تراعي.ادارات التسويق الدولي مواصفات السلعة من جهة نظر المستهلك الدولي ، وقد يتم ذلك عن طريق ممارسة نشاط البحوث والتنمية حتى يتم تنمية وتعديل السلعة لتناسب السوق الدولي .

تتساءل الشركة المتعددة الجنسية عن عدد من القرارات قبل الدخول الى الساحة الدولية التسويق ، من هذا القرار ماذا يمكن تسويقه . من هو المستهلك المتوقع . ماهو السعر في كل سوق . ماهي فترة التسويق وعدد الصفقات ، ماهي المؤسسات التسويقية في كل حلقات التوزيع ، ومن المسؤول عن الترويح لكل شريحة من شرائح السوق ومن أين سوف تحصل على احتياجاتها السلعية والخدمية .

وهل يتم تسويق نفس السلعة (التنميط) في جمع الأسواق أم هناك تنويع في السلع بين الأسواق المختلفة التي تخدمها الشركة المتعددة الجنسية ؟ فالمناخ– مستوى الدخل – كثافة عدد المستهلكين –تفضيل المستهلك –

[1] فارس فضيل،مرجع سابق،ص 56

كثافة المنافسة – نظام التوزيع –القيود القانونية وغيرها كلها يؤثر في الغلاف– الاعلان ومحتواه – استمرارية عرض السلعة في الأسواق – الاسعار –التجديد والإبتكار وغيرها من البحوث والتطوير والتجديد .

الفرع الثالث : استراتيجية ادارة الموارد البشرية الدولية ومتعددة الجنسية[1]

أ– ادارة المورد البشرية متعددة الجنسية (القوى العاملة)

لقد سعت الدول الصناعية الكبرى بعد ح ع 2 إلى البحث عن صيغ جديدة لاعادة استعمال الاقتصاديات النامية مرة أخرى بعد انتشار ظاهرة دول عدم الانحياز والقضاء على الاستعمار الاقتصادي البريطاني وغيره في دول العالم الثالث ، وتمثلت مجهودات الدول الصناعية الكبرى لدخول العالم الثالث مرة أخرى في دور البنك الدولي بجانب مجهودات صندوق النقد الدولي .

اتفاقية الجات تحولت بعد ذلك لمنطقة التجارة العالمية ، وكذلك في دور منظمات الامم المتحدة (المنحازة للدول الكبرى) واستراتيجيات عدد أسواق العالم عن طريق الشركات متعددة الجنسيات ، وتشجيع هجرة الكفاءات إلى الدول الصناعية كذلك دعى إلى التوسع في إدارة الموارد البشرية متعددة الجنسية .

ب– الموارد البشرية متعددة الجنسية نتاج الشركات متعددة الجنسيات:

وتأخذ الشركات متعددة الجنسيات وادارة الاعمال الدولية الصيغ التالية .: الشركات الأجنبية برأس المال الأجنبي (المباشر –الوكالات –مشروع الشركات العالمية ، المشروعات المشتركة – مشروعات تسليم المفتاح – عقود الادارة عمليات البناء والادارة والتحويل والصفقات المتكافئة)

ادت تلك الصيغ الجديدة للشركات إلى الحاجة إلى توظيف العمالة من جنسيات متعددة ، ومن ثم ظهور التفرقة في المعاملة والأجور والحوافز والتدريب وتباين سياسات الاختيار والتغيير والترقية والنقد وأصبح هناك سياسات موارد بشرية متعددة في نفس الشركة وبالتحديد :

–التفرقة العنصرية في الإختيار والتوظيف

– قصر وظائف الادارة العليا لجنسية المركز الرئيسي للشركة

–التدريب والتنمية المتميزة لبعض عناصر الموارد البشرية دون غيرها

[1] فريد النجار ، مرجع سابق،ص 306

–التفرقة في هياكل الأجور والحوافز وتقسيم الاداء والترقية

الفرع الرابع: استراتيجة الشركات التكنولوجية عابرة القارات [1]

تعتبر التكنولوجيا في الشركات الصناعية الكبرى في العالم اكثر استقرار وتقد ما من التكنولوجيا في الدول النامية وعند ماتتجه الشركات الصناعية والتكنولوجيا الكبرى الى العالمية وفتح فروع لها في اسواق الدول االنامية تتأثر قضايا حول امكانية نقل التكنولوجيا المملكة لها الى فروعها وشركاتها في الدول النامية.

أ– تحديات وفرض بين التكنولوجيا من العالم

ساعدت الشركات عابرة القارات على تحسين قدرتها في تصدير السلع الصناعية بدلا من المواد الخام وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر أي ساعدت على التجديد التكنولوجيا للدول النامية وخاصة في الصناعات الالكترونية والغزل والنسيج في تكاليف مراقبة الاضرا ر بالبيئة

ومن اهم مجالات نشاط الشركات القارات ذات التكنولوجيا فائقة السرعة البترول –المواد الكيميائية الآلات المعدنية –السيارات الحواسب الاكترونية الادوية المواصلات الدقيقة الاغذية وغيرها

ب– التكنولوجيا والمعلومات

تعتبر المعرفة الانتاج والمنتجات من اهم المزايا التنافسية في كل الصناعات التحويلية والخدمات ومن تلك المعرفة المعلومات الخاصة بالانشطة ونسبة العاملين والمهندسين في القوى العاملة وعدد براءات الاختراع والجودة الثقة في المنتج وميزانيةالبحوث التطوير واستخدام الهندسة العكسية ويعتبر الحصول على يجب المعلومات وتخزينها واسترجاعها وبثها ومن اهم الدعائم التكنلوجيا لذلك يجب التوسع في استخدام التكنلوجيا المعلومات في تخصصات المختلفة الموضحة اعلاه وتنفق مثلا شركة امريكا اكسبر يس سنويا 500 مليون دولار على نظام الاتصال في شبكات الكمبيوتر لدعم القرارت في المركز الرئيس والفروع بما بحقق ميزة تنافسية للشركة .

العمليات المالية : يجب ان تتوفر الشركة على رؤوس اموال ضرورية مختلفة منها :

[1] فارس فضيل،مرجع سابق،ص 58

– العملية الاولى : بيع اسهم الشركة الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع راس مالها او ارتفاع راس مال بعض الفروع عن طريق تقديم قروض من طرف فروع اخرى التي لها فائض مالي.

– العملية الثانية : تتمثل في القروض مابين الشركة الام ومختلف فروعها ويتم هذا عن طريق منح الشركة الام لفروعها قروضا دون فائدة وعلى المدى الطويل .

– العملية الثالثة: تتمثل في تسبيقات على المخزون و هي ان تمون الشركة الفرع بالمواد الاولية و النصف مصنعة دون رفع عملية التسديد

– العملية الرابعة:القروض ما بين الفروع: حيث ان الفروع التي لها فائض مالي تقدم قروضا الى الفروع التي لها عجز مالي و تقدم هذه القروض و ان معدل فائدة و على المدى الطويل،دون تحديد وقت او فترة التسديد

ب–اللجوء الى رؤوس الاموال الخارجية للشركة

تلجا الشركة الام الى رؤوس الاموال الخارجية للشركة تلجا الشركة الام الى رؤوس الاموال الخارجية الضرورية لعمليتها الاستثمارية في حالة ما اذا تعذر عليها او على فروعها او توفر ذلك مع مراعاة السوق الذي يتوفر على اكثر الافضلية(معدلات الفائدة المنخفضة)

المطلب الثاني: سياسات الشركات المتعددة الجنسيات:

الفرع الاول: سياسة التخطيط:

وهو اهم وظائف الشركة متعددة الجنسيات حيث انه اداة فعالة الهدف الاساسي منه هو تعظيم الارباح مع تقليص التكاليف الى الحد الادنى،و يرتكز هذا التخطيط على التخطيط الداخلي للشركة بدرجة كبيرة فهو اداة للادارة من اجل تسهيل اتخاذ القرار الذي يحقق اقصى كفاءة في تشغيل مواردها العالمية.

و يميز الاقتصاديون بين ثلاثة انواع للتخطيط في الشركة المتعددة الجنسية و هي كالاتي:[1]

[1] فريد النجار، مرجع سابق ، ص310

1- تخطيط استراتيجي او طويل الاجل :هو نظرة الشركات الى المدى الطويل يتضمن تعريف الاهداف والاتجاهات التي تسطرها الشركات متعددة الجنسيات وتسعى جاهدة الى تحقيقها ، كما ان اساليب التحقيق كسياسات الاستثمار وقرارات المنافسة ودخول السوق .

2- التخطيط متوسط الاجل: يدوم خمس سنوات يتضمن تفصيل للشركة واقسامها الكبرى ،و تفصيل السياسة الانتاجية والوظيفة وتوزيع موارد الشركة.

3- التخطيط قصير الاجل او التكتيكي: تدوم مدته سنة واحدة وهي عبارة عن خطة تفصيلية للشركة ووحداتها وفروعها المختلفة في شتى انحاء العالم ومن ثم تستمر الشركة الميزانية السنوية كما تتحدد القرارات السنوية.

بما انه لكل الشركات متعددة الجنسيات اسلوب خاص في ادارة مختلف فروعها نجد ان هذا التخطيط يختلف مع بيئة كل شركة رغم اتجاهه الواحد.

الفرع الثاني:سياسة الاستثمار والملكية.

سياسة الاستثمار هي الاسس العامة التي تتخذ على اساسها ادارة الشركات متعددة الجنسيات قراراتها الاستثمارية وتتضمن هذه القرارات انفاق من الميزانية كما ان الشركة تقوم بدراسته وتقدير المناخ الاستثمار فس البلد الذي تنوي الاستثمار فيه،وتحدد الشركة صيغة الملكية الاستثمار عند اتخاذها القرار الاستثمار، فقد يكون الاستثمار او المشروع مملوكا بالكامل في شكل ملكية مشتركة مع الشركات الاخرى سواء المحلية او الاجنبية او مع حكومة البلد المضيف يتوقف قرارا الملكية ايضا على فلسفة الشركة وعلى قدراتها وامكانياتها فهناك بعض الشركات متعددة الجنسيات لاتقدم ابدا على الاستثمار في المشروعات المشتركة مثل شركة جنرال موتوز.

وهناك مقاييس لاخذ القرار الاستثماري يمكن ان نذكر منها مايلي:

-مدى السماح بالملكية الاجنبية

-الاستقرار النقدي

-معدل التضخم

-الموقف من ترحيل الارباح الى البلد الام

-السياسات والنظم الحكومية وتدخل الحكومة في الاقتصاد

-النظام الضريبي المتبع.[1]

الفرع الثالث: سياسة التمويل والتسعير التسويقي

تعمل سياسة التمويل والتسعير والتسويق الشركات متعددة الجنسيات على تمويل الارصدة اللازمة لعملياتها الاجنبية بأرخص تكلفة وهي تهتم بالتمويل المحلي لعملياتها ،وهذا من خلال الاقتراض من البنوك والمؤسسات المحلية وكذلك اصدار لاسهم المحلية في السوق الوطنية والاسهم والسندات العالمية في اسواق السندات الاوروبية.

وعن طريق التحكم في السوق المالي التي تستطيع الشركات متعددة الجنسيات نقل رؤوس الاموال من بلد الى اجل اقل ومن فروع انتاجي معين الى فروع انتاجي مختلف وبديهي ان قابلية السهم للتداول واستقلالية حركة راس المال الحقيقي الثابت اللذان يعطيان لرأس لمال امكانية مثل هذه الحركة.

أن شركة الام هي تقرر كيفيته تمويل نشاط شركاتها الوليدة.سواء كان ذلك عن طريق الاقتراض من الخارج (شركات متعددة الجنسيات)او من داخل المجموعة ذاتها،او عن طريق التمويل الذاتي باستخدام الموارد الخاصة بكل شركة من شركات الوليد الى شركة وليدة اخرى، او استخدام بعض الاصول المالية المملوكة لتمويل نشاط شركة وليدة ثانية، وهذا دون اخذ مصالح الدول المضيفة في اعتبار.[2]

الفرع الرابع: استرتيجة الشركات التكنولوجية عابرة القارات

تعتبر التكنولوجيا في الشركات الصناعية الكبرى في العالم اكثر اسقر وتقد ما من التكنولوجيا في الدول النامية وعند ماتتجه الشركات الصناعية والتكنولوجيا الكبري الى العالمية وفتح فروع لها في اسواق الدول النامية تتأثر قضايا حول امكانية نقل التكنولوجيا المملوكة لها الى فروعها وشركاتها في الدول النامية

أ- تحديات وفرص بين التكنولوجيا من العالم

[1] عبد الاسلام ابو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق ، ص 64

[2] الجوزي جميلة ، دحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06 – 2015 ، ص 113

ساعدت الشركات عابرة القارات على تحسين قدرتها في تصدير السلع الصناعية بدلا من المواد الخام وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر أي ساعدت على التجديد التكنولوجيا للدول النامية وخاصة في الصناعات الاكترونية والغزل والنسيج في تكاليف مراقبة الاضرا ر بالبيئة

ومن اهم مجالات نشاط الشركات القارات ذات التكنولوجيا فائقة السرعة البترول –المواد الكيميائية الالات المعدنية –السيارات الحواسب الاكترونية الادوية الموصلات الدقيقة الاغذية وغيرها

ب- التكنولوجيا والمعلومات

تعتبر المعرفة الانتاج والمنتجات من اهم المزايا التنافسية في كل الصناعات التحويلية والخدمات ومن المعرفة المعلومات الخاصة بلانشطة ونسبة العاملين والمهنديس في القوى العاملة وعدد براءات الاختراع والجودة الثقة في المنستج وميزانية سالبحوت التطوير واستخدام الهندسة العكسية ويعتبر الحصول على يجب التوسع في استخدام

المعلومات في تخصصات المختلفة الموضحة اعلاه وتنفق ملا شركة امريكا اكسبريس سسسنويا 500 مليون دولار على نظام الاتصال في شبكات الكمبيوتر لدعم القرارت في المركز الرئيس والفروع بما بحقق ميزة تنا فسيه للشركة الام.[1]

[1] نفس الرجع،ص 115

المبحث الرابع : إدارة الشركات المتعددة الجنسيات:

إن الإدارة الدولية للشركات المتعددة مقارنة مع الرقابة على التجارة و النقد كانت محدودة جدا ، و السبب الوحيد في غياب نظام الإستثماري دولي أن الشركات متعددة الجنسيات منذ فترة قصيرة أصبحت مشكلة للعلاقات الإقتصادية الدولية ،وأصبح فيما بعد يعد الحاجة إلى أنظمة تجارية و نقدية واضحة كنتيجة الأزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي إلا أنه في بداية الستينات أصبحت هذه الشركات ظاهرة إقتصادية دولية مهمة و بدأ يبرز دورها الإقتصادي بشكل كبير و بدأ أيضا يتضح أنها لا تشكل تهديدا رئيسيا للقوة الحكومية على الرغم من أنها تسيطر على قطاعات حساسة من الإقتصاد الوطني إلا أنه يمكن السيطرة عليها.

المطلب الأول : الإدارة الوطنية لشركات متعددة الجنسيات

يتمثل هذا الشكل من الرقابة و الذي يعتبر في نفس الوقت من أهم أشكال التنظيم هو رقابة الإستثمارات الرأسمالية الأولية بحيث حاولت الدول أن تقيد الإستثمار الوطني في القطاعات الأساسية و تنظيم درجة الملكية الأجنبية أو الرقابة على القطاعات المفتوحة لإستثمارات الأجنبية و بالرغم من معظم الدول لديها شكل من أشكال على القطاعات الأساسية فإن معظم الإقتصاديات السوق المفتوحة بعض القوانين الشاملة وسياسة ووطنية واضحة بخصوص الإستثمارات الأجنبية حيث أن كثير من الدول وضعت قوانين تحدد نسبة ملكية الشركة الأم من هذه الإستثمارات التي تكون في أراضيها بالإضافة إلى قوانين تتعلق بتدفق الإستثمارات الأجنبية لها و القوانين التي تقدم الحماية للإستثمارات الأجنبية فيها.

فقد قيدت الإستثمارات في قطاعات الأساسية من طرف الدول المصنفة و تم تحديد الإستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات بحيث لا تزيد عن 49%.[1]

المطلب الثاني : الإدارة الإقليمية للشركات المتعددة الجنسيات:

نعني بالإدارة الإقليمية بجماعية للشركات المتعددة الجنسيات و هو المجموعة الإقتصادية الأوربية و يظهر ذلك بشكل واضح في تحليل الإنتقادات الأوربية للإستثمارات الأمريكية الجماعية في أوربا و تم إقتراح طريقتين للسياسة الإقليمية :

[1] سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية**، دار اليازوري، عمان، 1999،ص181

أ–تقوم على تطوير القوانين المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات.

ب–و التشجيع الوطني للشركات الأوربية التي توازن مستوى الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات وقد دعى تقرير (كايدون) الذي تبناه البرلمان الأوربي عام 1981 على تعظيم اللأثار الإيجابية للشركات المتعددة الجنسيات و تقليل أثارها السلبية عن طريق إقامة إطار عمل مناسب لقوة مناسبة و مساوية على مستوى دولي من خلال التشريعات القانونية والإتفاقيات الجماعية و من خلال التعاون الكبير و التبادل بين الدول و قد حصلت المجموعة على بعض التقدم في تحقيق السياسة الصناعية المشتركة لتوازن الشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى تطبيق سياسة صناعية واحدة لتشمل إنسجام الضرائب الوطنية و قوانين الشركات من اجل دعم الإندماج الإقليمي للشركات الأوربية إلا أنه تم رفض تطبيق السياسة الصناعية الموحدة إلا أن الإدارة الإقليمية تعرضت لعقبات كثيرة بسبب عدم إعطائها الصلاحيات لتنظيم عملية التصنيع كما رفضت أعضاء المجموعة الإقتصادية الأوربية الإقتراح الفرنسي الخاصة بالسيطرة الوطنية على الإستثمارات الأجنبية :[1]

المطلب الثالث : الإدارة الدولية للشركات متعددة الجنسيات:

لغاية العقد السابع لم يكن هناك إدارة دولية للشركات المتعددة الجنسيات إلا أن القوانين الدولية و الإتفاقيات هدفت إلى تشجيع إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات وليس لمراقبة عمليات هذه الشركات و نصت القوانين الغربية على حماية الإستثمارات الأجنبية و قد زود القانون الدولي الغربي الذي تم وضعه قبل الحرب العالمية الثانية الحماية للإستثمارات الأجنبية و عمل القانون التقليدي الخاص بالتعويضات المناسبة والفعالة للتأمينات و معاهدات حقوق الأخر و حقوق الطبع بالإضافة إلى بعض القوانين التي سهلت عمليات تدفق النقد و رأس المال و قد عمل تخفيض تعرفه الجات على تسهيل الإنتاج الدولي و التنقلات بين الشركات المتعددة الجنسيات .

و أقام قانون منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية الأسس الخاصة بعدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب داخل الدولة الواحدة و حرية التأسيس و حرية تحويل الأموال.

[1] ياسر الموسي، شقرون فوزي ،موسى مطي ، **المالية الدولية** ،دار االصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003،ص 181

كما سمحت قوانين صندوق النقد الدولي بإعادة رأس المال المستثمر مع الأرباح مما سهل عمليات تدفق رأس المال الدولية ،كما أن تخفيض التعريفة الجمركية بموجب إتفاقية الجات أدى إلى تسهيل الإنتاج الدولي.[1]

المبحث الخامس: العلاقة بين الشركات متعدّدة الجنسيات والاستثمار الاجنبي المباشر:

من المعلوم أن ظاهرة "الشركات متعدّدة الجنسيات" مثلها مثل ظاهرة " الاستثمار المباشر الأجنبي استأثرت و مازالت تستأثر باهتمام كبير و متزايد من طرف الاقتصاديين، الخبراء، و حتى الدول في شتى أنحاء العالم كونها من بين أهمّ الظواهر في الاقتصاد الدولي المعاصر، وقد تجلى هذا الاهتمام من خلال تعدّد الدراسات و الأبحاث و المقالات التي حاولت تقديم تفسير لها و ذلكّ من مختلف جوانبها (القدرات المالية، الإستراتيجية المتبعة، شدّة الانتشار والتوغل الخ.

لقد توصّلت تلك الأبحاث و الدراسات إلى أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات هي شركات عملاقة بالفعل و ليست عادية و ذلك بحكم ما تمتلكه من رؤوس أموال ضخمة، التكنولوجيا، الإبداع و مراكز البحث و التطوير، قدراتها بخصوص التسيير و الإدارة و اتّخاذ القرارات الإستراتيجية وتحقيقها لأرباح كبيرة, تحكّمها في الإنتاج و التجارة العالميين, فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، مع تأكيد تلك الدراسات و الأبحاث إلى أنّ سهولة انتشارها كان عبر الاستثمار المباشر الأجنبي بالخصوص.

في هذا الصدد سنبيّن مدى العلاقة الموجودة بين الظاهرتين وذلك لأجل إزالة الاعتقاد الذي يحتمل أن يسود القارئ و هو عندما يتمّ الحديث عن الشركات متعدّدة الجنسيات يعني الحديث عن الاستثمار المباشر الأجنبي. و لكن قبل ذلك نرى أنه من الأحسن أن نبلور ماهية الشركات متعدّدة الجنسيات ثم بعدها نبرز العلاقة بينهما و تحليلها.

و لا يوجد تعريف موحد لمفهوم هذه الشركات لتعدد الجوانب و الأبعاد المتعلقة بها: التنظيمية و القانونية و الاقتصادية و السياسية و غيرها، إذ يركز البعض في تعريفه للشركة متعددة الجنسيات على ملكية الشركة، و يركز البعض الآخر على حجم و ضخامة الشركات بالإضافة إلى طبيعة الملكية و التحكم في قراراتها.[2]

[1] توفيق عبد الرحيم ،يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ص251

[2] زينب حسين عوض الله،مرجع سابق،ص318

فحسب محمد السيد سعيد فإنّ لجنة المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة لجأت عند وضع تقريرها... إلى التمييز بين التعريف الضيّق و الواسع. فالمعنى الواسع يمكّن وصف "المؤسسة متعدّدة الجنسية" بأنّها أي مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر و تنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو تشغيل الفروع و التسهيلات الإنتاجية....أمّا التعريف الضيّق فيتّجه إلى استفاء شروط معيّنة لأحكام التعريف مثل نمط النشاط فهي شركات إنتاجية، أو حد أدنى من الشركات المنتسبة و ليكن 6 شركات، أو حد أدنى من المساهمة الأجنبية في النشاط و ليكن 25 % من إجمالي الأصول أو المبيعات أو العمالة.

أما ريموند فرنون r.vernon فقد أعطى المفهوم الآتي: "هي تمثل زمرة من المؤسسات ذات أحجام هائلة تحقّق عوائد مرتفعة و تنخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهّلة و نفقات إشهارية ، و هي مؤسسات تتمتّع بصفات مميّزة .... و يلزم إذن على هذا النوع من المؤسسات من أن تجسّد عمليات الإنتاج و التتجير في أكثر من بلد حتى تصبح بمثابة متعدّدة الجنسيات.

على غرار هؤلاء فإنّ للاقتصاديين البرجوازيين رأي آخر في سياق تعريفهم للشركات متعدّدة الجنسيات، فهناك عدد منهم يأخذ في الاعتبار مجموع الاستثمارات المباشرة في الخارج بالنسبة لأصول الشركة ككل و عدد العاملين في الفروع الخارجية و طابع الملكية و الرقابة من جانب الفروع ذاتها.[1]

أما جون لويس ميخايلي: فيعرفها بما يلي: " الشركة متعدّدة الجنسيات هي كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصل (الأم), الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع في الخارج.

من منطلق التعاريف السابقة، يمكن الوصول إلى نتيجتين أساسيتين وهما:

النتيجة الأولى: تتمثل في وجود اختلاف في تسمية هذه الظاهرة، تبعا لاختلاف المختصين في هذا المجال مع الإشارة هنا إلى أنّنا استخدمنا التسمية التالية:"الشركات متعدّدة الجنسيات لشيوع استخدامها في الدول النامية و المتقدّمة.

[1] موسى سعيد مطر، المرجع السابق،،ص 22

النتيجة الثانية: فتكمن في كون أن هذه الشركات تمارس نشاطات مختلفة في قطاعات مختلفة الصناعي منه و الخدمي...الخ خارج الدولة الأصلية الذي تقيم فيها أي في الخارج من خلال إنشاء فروع عديدة في عدد من الدول المضيفة لها.

إلى جانب ذلك إنّ قوة هذه الظاهرة و مكانتها في الاقتصاد العالمي استمدت في الواقع من الخصائص التي تميّزها عن باقي الشركات الأخرى الموجودة، وهذه الخصائص التي تمتاز بها تطرقنا اليها في المبحث الاول.

وعليه إذن هذه الشركات بحكم قوتّها و خصائصها التي تميّزها عن باقي الشركات الأخرى, تؤثر على حركة سير الاقتصاد العالمي و أدائه، و ذلك من خلال المساهمة الفعالة في التجارة الدولية أين نجد حصتها في تنامي مستمر, سواء كان ذلك بين الشركة الأم و فروعها في الخارج، أو بينها و بين عملائها الآخرين في مختلف الصناعات التحويلية و النشاطات ذات التكنولوجية العالية الدقيقة، و مما ساعدها على ذلك إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية الأخرى، و سياسة الانفتاح الاقتصادي و هذا ما تأكد من خلال ما قاله ghertman-michel : لقد انخفضت مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التجارة العالمية فيما يتعلق بالصناعات الإستخراجية ، لكن في المقابل نسجل ارتفاعا في قطاع الصناعات التحويلية، و على العموم فإن حصة الشركات متعددة الجنسيات في التجارة العالمية متزايدة و دليل ذلك نسبة 75% من التجارة العالمية تحقّقها هذه الأخيرة . و كذلك أضحت هيمنتها لا تقتصر فقط على توجيه استثماراتها لمجال النفط و الطاقة و صناعة السيارات بل تعدّت إلى المجلات الأخرى مثل مجالات الإنتاج ذات التكنولوجيا الدقيقة و البنوك و الخدمات من خلال إقامة فروع مختلفة لها في الخارج و زيادة مبيعاتها و الاستحواذ على التكنولوجيا و التنظيم المحكم و الإستراتيجية الفعالة.

بعد كل هذا يمكننا أن نجيب على السؤال المتعلق بمدى علاقة الاستثمار المباشر الأجنبي بالشركات متعدّدة الجنسيات، إذ في هذا الشأن جرى تحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمارات المباشرة و الشركات متعدّدة الجنسيات من قبل اقتصاديين برجوازيين بارزين ج . دانينغ و س . رولفه، بيرتل و كيند لبرغر و ريموند فرنون و بيرمان و غيرهم، فعلى سبيل المثال يشير رولفه إلى أن الشركة متعدّدة الجنسيات هي أصلا الأداة التي تستخدم لتحقيق الاستثمارات المباشرة و التي جعلت من هذه الاستثمارات القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي و هي ستستمر أيضا في تحديد مستقبل هذا الاقتصاد.

و من جهة أخرى أثبتت مختلف الدراسات و الأبحاث في هذا الشأن دائما أن الظاهرتين ارتبطتا بما يصطلح عليه دوليا "تدويل الإنتاج و رأس المال" من خلال إعطاء الصبغة الدولية للنشاط الإنتاجي و رؤوس الأموال و اللذان يتم نقلهما من الدولة الأصلية إلى الدولة المضيفة و من ثم توسيعهما تحت سيطرة نفس المستثمر و نفس الرأسمال و قد يتخّذ هذا التدويل إما التكامل الاقتصادي الدولي و إما الشركات متعدّدة الجنسيات، الأمر الذي أدى بما لا يستدعي الشك إلى توافق عمليتي انتشار الشركات متعددة الجنسيات و النمو المدهش للاستثمار المباشر الأجنبي بشكل جلي مع سنوات الخمسينات أي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

ظهور و ازدياد قوّة الشركات متعدّدة الجنسيات, من خلالها و عبر محاولات التكامل الدولي تجري عملية تدويل الحياة الاقتصادية و محاولات توحيد السوق العالمية في السلع و المال و التكنولوجيا، و من خلال اندماج الشركات متعدّدة الجنسيات مع رأس المال المصرفي يقوم اعتماد متبادل ملحوظ بين نظام الإنتاج الدولي و نظام التجارة الدولية و النظام المالي الدولي و فروعها، إنتاج و توزيع السلع الصناعية، المشروعات الكونية الأسواق السلعية و أسواق الخدمات، الأسواق النقدية و المالية مشاريع التبادل و التعاون العلمي و التكنولوجي. [1]

و منه يتبين إذن أن الشركات متعدّدة الجنسيات سعت بحكم ذلك وفي إطار التدويل إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي و من ثم تحقيق الأهداف المسطرة تماشيا مع قوانين انتقال الرأسمالية التنافسية إلى رأسمالية احتكارية و ذلك باستخدام وسائل متعدّدة كان من أبرزها الاستثمار المباشر الأجنبي.

ومع السنوات الأخيرة برزت بشكل واضح حقيقة أن الشركات متعدّدة الجنسيات هي الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي, وهي في ذات السياق تمثل مظهرا أخر للعولمة الاقتصادية بحكم نموّها، توسّعها و انتشارها في شتى أنحاء العالم حيث أضحى لها دور بارز في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي بالخصوص، إلى جانب ما تتميّز به من القدرة على التكيّف و الاستجابة و التكامل و قدرتها على الإسهام في الاقتصاد العالمي و قدرتها على تنويع الإنتاج و الأنشطة المختلفة وتميّزها باستراتيجيات بارزة تنطوي على تغيرات في كيفية تنظيم الإنتاج عبر الحدود.

[1] مجذاب بدر عناد ، محي الدين حسين, **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط**",أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية – طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى, 1998،ص ص 199-200

في بعض الاستنتاجات التي أكّدها تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فإنّ الشركات متعدّدة الجنسيات تعتبر أداة رئيسية التي تستخدم لتحقيق الاستثمار المباشر الأجنبي و التي جعلت منه القوّة الرئيسية في الاقتصاد العالمي أين سيتمّ بموجب ذلك تحديد مستقبل هذا الاقتصاد في ظل ظروف أضحت تشهد تهاوي الحواجز أمام المعاملات الدولية مدفوعة بالعولمة و التحرر الاقتصادي و الابتكار التكنولوجي، و لقد اكتسبت الشركات متعدّدة الجنسيات نفوذا واسعا في شتى أنحاء العالم منذ بداية عقد التسعينات, إذ يقدّر عددها نحو 65000 شركة, لها توابع في الخارج- فروع بنحو 850000 فرع و هذا في سنة 2002 بعدما كانت 7000 فرع سنة 1970، و 700000 فرع سنة 2000.[1]

يؤكّد الكثير من الخبراء أنّ هناك ثلاث قوى حرّكت توسّع الشركات متعدّدة الجنسيات و تزايد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي و كذلك التوسّع في الإنتاج الدولي، ومن ثم تكريس أكثر لعولمة الإنتاج و الرأسمال، وهذه القوى الثلاث يمكن بلورتها فيما يلي:

1.التغيّر التكنولوجي السريع و المدهش: إنّ التقدّم العلمي و التكنولوجي الهائل تسبّب في حدوث التغيّر الهام في طبيعة كل من الإنتاج و الرأس مال، الأمر الذي أدى إلى رفع القدرات الإنتاجية، و خلق صناعات طليعية جديدة مثل تلك المتعلقة بقطاع الاتصالات و شبكات الكمبيوتر...الخ ، إلى جانب ذلك دفع بالشركات إلى ضرورة اختراق الأسواق

العالمية لأجل الاستفادة منها قدر المستطاع و تقاسم التكاليف والمخاطر. و منه اقترنت الزيادة السريعة في الاستثمار المباشر الأجنبي على امتداد العالم بالتغيير البارز في التوجّهات القطاعية لهذا الأخير، إذ أنّ التقدّم التكنولوجي والعلمي في قطاع الاتصالات وشبكات الكمبيوتر منح قدرة كبيرة لتحقيق إدارة فعالة للوحدات البعيدة المنتشرة في شتى أنحاء العالم مما سهل انتشارها، هذا الانتشار سمح للاستثمار المباشر الأجنبي بلعب الدور الإنتاجي ومن ثمّ دفعه إلى عدم الاقتصار على مجرّد لعب الدور السابق، إذ في السابق كان دور الاستثمار المباشر الأجنبي يقتصر على استخراج الثروات المعدنية و على مرافق نقلها باتجاه الدول المتقدمة الصناعية, أما الآن فقد أضحى دوره الجديد يكمن في إقامة صناعات تحويلية كاملة، و التوجّه نحو إقامة وحدات إنتاجية ذات مستوى من التكنولوجيا أكثر تقدما و من ثم التجمع في مواقع مختارة في العالم، إلى جانب

[1] CNUCED , sociétés transnationale et compétitivité a l' exportation , 2002, p 01

أضحى قطاع الخدمات على مدى العقد السابق أكثر أهمية في الإنتاج الدولي و يعود ذلك لتحرير هذا الأخير أمام الاستثمار المباشر الأجنبي.

2.تحرير السياسات العامة واتّخاذ التدابير أكثر تحريرية و ملائمة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي, و ذلك من خلال سعي الكثير من الدول إلى تكثيف الجهود لأجل تحسين المناخ الاستثماري فيها و جعله آمنا و مستقرا، لكون أنّ هذا الأخير له أثرا شديدا على القدرات المتعلقة باختيار مواقع الاستثمار، على جانب فتح الأسواق المالية و إعطاء الحرية الكاملة للشركات الأجنبية بتجسيد مختلف أشكال الاستثمار المباشر الأجنبي و فتح مختلف النشاطات أمامها للاستثمار فيها. و في هذا المضمار هناك دول التي تمتاز اقتصادياتها بـ "وافرة الحجم" و التي تخلت عن الانغلاق النسبي لاقتصادياتها و من ثم تسارعت إلى تطبيق إجراءات و خطوات الانفتاح الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي و تهيئة الظروف الملائمة لذلك عبر تبنّي نصوص تشريعية واضحة و شفّافة تنصّ صراحة على المعاملة العادلة و حرية الاستثمار، إلغاء الحواجز الجمركية، إصلاح النظام البنكي و المالي...الخ ,كل هذا سمح إلى حد مّا من انتشار الشركات متعدّدة الجنسيات و من ثم فإن دل هذا فإنّما يدل على أن الانفتاح على الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف هذه الاقتصاديات هو الذي ساعد على التوسع الجغرافي و القطاعي للشركات متعدّدة الجنسيات و ذلك عبر تجسيد المزيد من الاستثمار المباشر خاصّة عن طريق إنشاء فروع جديدة و تغلغلها في تلك الدول و من ثم يتبين لنا أن كل من الظاهرتين ارتبطتا فعلا بـ "التدويل".

3. أما القوة الدافعة الثالثة فتتمثل في تزايد المنافسة، إذ أنّ احتدام هذه الأخيرة أجبر الشركات على البحث عن سبل جديدة لأجل الزيادة في كفاءتها عن طريق البحث عن المواقع ذات القدرة التنافسية و تحويل بعض الأنشطة الإنتاجية من أجل خفض التكاليف.

لاستكمال معالم الصورة التي تعكس لنا حقيقة أن الشركات متعدّدة الجنسيات تعتبر الأداة الرئيسية لتحقيق الاستثمار المباشر الأجنبي، فإننا نضيف أنه من خصائص الشركات متعدّدة الجنسيات هو بعدها العالمي و يبدو أن هذه السمة قد حظيت بالقدر الأوفر من الغموض فالشركات العملاقة قد أخذت تخلع ردائها القومي و دأبت على مد استثماراتها على اتساع العالم كلّه و حتى الشركات المتوسطة

والصغيرة في الدول المتقدمة قد عملت على نقل جزء من مواردها إلى البلاد الأجنبية و تكاثرت التسهيلات الإنتاجية في مناطق العالم المختلفة، بحيث لم تعد هناك شركة ذات وزن في البلاد الرأسمالية المتقدمة لا تضع العالم كله نصب عينيها و هي تخطط لإنتاجها و استثماراتها و مبيعاتها.

إلى جانب ما ذكرناه بروز أكبر الشركات متعدّدة الجنسيات في العالم عبر قوّتها كقناة رئيسية يتجسّد منها الاستثمار المباشر الأجنبي و هذا ما أكّده wladimir- andreff "إن المائة شركة متعددة الجنسيات المصنفة الأولى عالميا هي تسيطر وتجسّد ثلثي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول الصناعية.[1]

كل ما سبق ذكره يمكن تبريره بالبيانات التي يتضمّنها الجدول الأتي, وأن هذه الأخيرة تحققت ميدانيا عبر تجسيد هذا النوع من الشركات للاستثمار المباشر الأجنبي:

الجدول رقم (02-01) بعض مؤشّرات قوة و نفوذ الفروع الأجنبية للشركات متعدّدة الجنسيات

الوحدة: مليار دولار$

البيانات	1982	1990	2001
رقم أعمال الفروع الأجنبية	2541 مليار دولار	5479 مليار دولار	18517 مليار دولار
الناتج المتاح للفروع الأجنبية	594 مليار دولار	1423 مليار دولار	3495 مليار دولار
مجموع أصول الفروع الأجنبية	1959 مليار دولار	5759 مليار دولار	24952 مليار دولار
صادرات الفروع الأجنبية	670 مليار دولار	1169 مليار دولار	2600 مليار دولار
عدد مستخدمي الفروع الأجنبية(ألاف المستخدمين)	17987	23858	53581

[1] موسى سعيد مطر،مرجع سابق،ص ص 15-16

SOURCE: CNUCED , sociétés transnationales et compétitivité a l' exportation , 2002, p 02.

مع الإشارة إلى أن الشركات متعدّدة الجنسيات ميدانيا تستأثر بحصص أكبر في تلك المجاميع العالمية إذا ما أخذ بعين الاعتبار قيمة ما تضطلع به من الأنشطة الأخرى التي تقوم بها على النطاق العالمي و التي تخص أشكال التدويل و التعاون الدولي – أشكال الاستثمار المباشر الأجنبي – مثل التراخيص, عمليات التصنيع بموجب عقود, التعاقد من الباطن...الخ.

هنالك أمر على جانب من الأهمية يجب الإشارة إليه في هذا المضمار، و هو أننا اعتبرنا أن الشركات متعدّدة الجنسيات هي بمثابة الأداة الرئيسية لتحقيق و تجسيد الاستثمارات المباشرة في الخارج هذا ما يدل على وجود أداة أخرى تكمن في وجود شركات لا تتصف بـ "متعددة الجنسيات"

وعلى سبيل المثال تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي المتقاطعة بين بعض الدول النامية هي استثمارات تجسّدت عن طريق شركات لا تتّصف بالعالمية.

كخلاصة القول في هذا المضمار، تعتبر الشركات متعدّدة الجنسيات الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي، وهي في ذات السياق تمثل مظهرا أخر للعولمة الاقتصادية بحكم نموّها، توسّعها و انتشارها في شتى أنحاء العالم حيث أضحى لها دورا بارزا في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي بالخصوص، إلى جانب ما تتميّز به من القدرة على التكيّف و الاستجابة و التكامل و قدرتها على الإسهام في الاقتصاد العالمي و قدرتها على تنويع الإنتاج و الأنشطة المختلفة وتميّزها باستراتيجيات بارزة تنطوي على تغيرات في كيفية تنظيم الإنتاج عبر الحدود.

خلاصة:

جاءت الشركات متعددة الجنسيات كظاهرة إقتصادية دولية، بسطت سطوتها في الإقتصاد العالمي بإمتلاكها فروع عابرة للقارات تعمل تحت سيطرتها، هذا ما جعلها تحظى بإهتمام بالغ من طرف الإقتصاديين لدراستها وإعطائها أبعادها الإيديولوجية، لهذا نجد تسميات كثيرة أطلقها العديد من الإقتصاديين ما أثر على تنوع المفاهيم الدالة والمعبرة عن الشركات متعددة الجنسيات لكنها تصب في إطار واحد ومحدد، ولكون هذه الشركات مرت بعدة مراحل تاريخية نشأة من خلالها وتطورت شيئا فشيئا، جعلها تتطور أيضا حسب الأنواع والتصنيفات المتعددة، من خلال ما قدمه الكثير من الإقتصاديين حسب أرائهم و نظرتهم في هذا المجال، وهذا ما أنعكس على تطور الهيكل التنظيمي لها، بحيث وضع كل تنظيم حسب الحالة الإدارية للشركة متعددة الجنسية وعدد فروعها ولهذا نجد كل تنظيم له خاصيته وتوظيفه الخاص، كما ان للشركات متعددة الجنسيات مميزات وخصائص تعبر عن قوة نشاطها وعملها في الوسط الاقتصادي الدولي، ويعبر عنها من خلال ضخامتها بحيث وصل حجم هذه الشركات أحجام خيالية، لتنافس أكبر الإقتصاديات العالمية من حيث المداخيل والإيرادات، ناهيك عن أخا تفوق مداخيلها جمع ميزانيات دول نامية، بالإضافة إلى إنتشارها الجغرافي بحيث أصبحت اليوم تنشط في أكثر من عشر دول في حين أن البعض الأخر لها نشاط في حوالي مئة دولة، يصاحبه تنوع في الإنتاج والأنشطة، لتأخذ بعين الإعتبار التفوق والتطور التكنولوجي لمنتجاتها لتسيطر على أكبر العلامات التجارية، وإحتكارها للأسواق .

و بما أن الشركات متعددة الجنسيات لها أهداف تسعى لتحقيقها، وأيضا لضمان إستمرارها وقوة نشاطها وضعت وأبتكرت هذه الشركات جملة من الإستراتيجيات تعمل بها، وفق خطط تغزو بما أسواق خارجية وتبحث عن بلدان تستثمر بما بأقل تكلفة، وتبحث عن أكبر المحفزات التي تضمن لها إتخاذ القرارات المناسبة في تحقيق إستراتيجياتها مستقبلا .

الفصل الثالث :

دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

(2015-2000)

تمهيد:

إن الشركات المتعددة الجنسيات تؤثر على النشاط الاقتصادي للدول المضيفة لها بصفة عامة، وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة. ففيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فان هذه الشركات تعتبر العامل الاساسي للاستثمار الأجنبي المباشر و تكون لها النسبة الأكبر في هذا الاستثمار ، وذلك لكبر الحجم وضخامتها وإنتشارها الجغرافي عبر مناطق مختلفة في العالم.

وبالتالي فان نجاح الجزائر في استقطاب مثل هذه الشركات، قد يؤدي وإلى زيادة تدفف الاستثمار الأجنبي المباشر لها ، ومنه الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة و المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات كذا نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.

وهذا ما سنحاول إظهاره من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر في العقدين الأخيرين بما تملكه لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يخص سن القوانين والتشريعات وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية وتقدم الحوافز والتشجيعات والضمانات اللازمة لذلك، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على المناخ الاستثماري في الجزائر بدية من المناخ القانوني الى المناخ الطبيعي والاقتصادي.

المطلب الاول: تطور التشريعات المنظمة للاستثمار الاجنبي في الجزائر منذ 1990

لقد أعادت الجزائر النظر في المنظومة التشريعية الاقتصادية بعد تبنيها منهج الاقتصاد الحرّ، حتى يتسنى لها تنفيذ إستراتيجيتها في مجال الاستثمار، ووضعت آليات قانونية تشجّع الاستثمار الأجنبي المباشر فأصبحت المنظومة القانونية الوطنية تضمّ ترسانة من القوانين تكرّس مبدأ الحرية الاقتصادية للمستثمرين الأجانب، وقد بدأت بصدور القانون المؤرّخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، غير أن هذه الحرّية لم تكن كافية لجذب المستثمرين، مما دفع السلطة إلى إصدار قانون جديد للاستثمار بموجب المرسوم التشريعي 93/12 المؤرّخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي جاء كاستجابة من السلطة لاشتراطات صندوق النقد الدولي بعد إبرام اتفاقية التعديل الهيكلي، ولكن بعد مرور 10 سنوات على صدوره تبيّن للسلطة فشل هذا القانون في جذب الاستثمار الخاص، لذا ألغي واستبدل بقانون تطوير الاستثمار الصادر بموجب الأمر 01/03 المؤرخ في 10 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدّل والمتمم للأمر رقم 06/08.

سنستعرض من خلال هذا المطلب القوانين والمراسيم التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الانفتاح الاقتصادي معرّجين على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المشرّع الجزائري.

الفرع الاول: قانون النقد والقرض (90 – 11 لسنة 1990):

إن الهدف من إصدار هذا القانون هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق ، وتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، إن هذا القانون ليس خاصا بالاستثمار ولكنه ذو ارتباط وثيق به، حيث أن مضمونه يحتوي على عدّة مسائل قانونية مشكلة بذلك نظاما قانونيا للاستثمار الخاص في ظله. وقد تمّ الاعتراف من خلاله لأول مرة باستقلالية الاستثمار الأجنبي عن الجهاز الإداري للدولة، بحيث تم تكليف مجلس النقد والقرض بمنح الاعتمادات لهذه الاستثمارات ، ويعتبر هذا الاعتراف أمرا ليس بالهيّن بالنسبة للمشرّع

الجزائري نظرا للتناقضات السائدة بين مختلف مراكز القرار داخل السلطة بشأن إشكالية الاستثمار الأجنبي، إن هذا القانون كرّس مفاهيم جديدة للاستثمار الأجنبي نوجزها فيما يلي:

مدلول الاستثمار الأجنبي : حيث استبدل معيار الجنسية للتفرقة بين المستثمرين الأجانب و نظرائهم المحليين بمعيار الإقامة. ولقد تضمن هذا القانون تعريفا ضمنيا للاستثمار الأجنبي في المادّة 183 مته بقولها: يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر بتمويل اية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة وللمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، يحدّد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال :

– إحداث و ترقية الشغل .

– تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين .

– شراء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقية الدولية .

– توازن سوق الصرف.

وقد اختلف الكتاب القانونيون الجزائريون، ففريق يحاول جزأرة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لأن المشرّع الجزائري كان له السبق في عدم إخضاع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قانون خاص به، وفريق يعتقد أن مفهوم الاستثمار الأجنبي هو مفهوما مستلهما من أنظمة متفرقة، فهو يمزج بين عناصر النظام التشجيعي من خلال اعترافه الصريح بقابلية تحويل الأموال إلى الخارج وبين عناصر النظام الرقابي من خلال إخضاع مشروع الاستثمار الأجنبي لرقابة مجلس النقد والقرض.

أما عن أشكال الاستثمار الأجنبي فتكون مباشرة أو غير مباشرة ويأخذ الأول صيغة الاستثمارات ضمن شركات ذات اقتصاد مختلط التي تتحدّد وفقا لقانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط الذي بقي ساريا للمفعول في ظل أحكام قانون النقد والقرض.[1]

مبدأ حرية التجارة والصناعة: لقد ألغى هذا القانون بصورة ضمنية كل التنظيمات الاستثنائية التي تقيد الاستثمار الأجنبي، حيث فتح المجال لتدخل المستثمرين الأجانب في كافة القطاعات باستثناء تلك المخصصة

[1] مديحة بلاهدة ، **وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر** ، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2014،ص 167

صراحة للدولة، وعليه فان هذا الوضع المقرر في قانون النقد والقرض يجعل من تدخل الدولة بمثابة الاستثناء في حين تدخل الأعوان الآخرين، أجانب أم محليين هو القاعدة العامة.

مبدأ التمييز بين المقيم وغير المقيم : كانت قوانين الاستثمار السابقة تعتمد على مبدأ الجنسية لتعريف الاستثمار بينما تبنى قانون النقد والقرص معيار الإقامة.

إقرار مبدأ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب: ويعني هذا المبدأ أن تتعهد الجزائر باعتبارها الدولة المستقبلة للاستثمارات الأجنبية بأن تعامل الاستثمارات الأجنبية بمثل ما تعامل به الاستثمارات الوطنية من حيث شروط الاستثمار أو الحماية أو الامتيازات.

مبدأ تبعية الاستثمار للسياسة النقدية للبنك : وتتجلى هذه التبعية في أن يلتزم المستثمر الأجنبي بالعمل على توازن سوق الصرف وأن يلتزم بعدم إحداث وضع يتسم بطابع الاحتكار أو الكارتل أو الاتفاقيات.

الفرع الثاني:قانون الاستثمار لسنة 1993:

حاولت الجزائر عندما اتجهت إلى اقتصاد السوق أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال بعض المواد الموجودة في قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض ولكنه لم يحقق ما طمحت إليه الدولة نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها آنذاك وقد تبكت قانونا آخرا خاصا بالاستثمار في ظل سياسة التعديل الهيكلي ألغى صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له تبعا لما نصت عليه المادّة 49[1] والتي تقول: عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي . ولقد أقرت السلطات الوطنية صراحة من خلال هذا المرسوم فتح المجال للاستثمار وبكل حرّية تطبيقا لمبادئ اقتصاد السوق التي تقوم عليها برامج التعديل الهيكلي، وبالتالي الانتقال من سياسة مناهضة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي واللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لحل[2] أزمة المديونية و كأداة لسياسة تمويه. وقد ارتكزت فلسفته على ما يلي:

[1] المرسوم التشريعي رقم93 -12، المؤرخ في 5 اكتوبر، الجريدة الرسيمة

[2] هاشمي سومية، **الاستثمار الاجنبي المباشر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2013، نقلا عن: كمال علوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، 1999،ص 16

– مبدأ حرية الاستثمار.

– أصناف المستمر (مشروع جديد، توسيع طاقة الإنتاج، إعادة الهيكلة، إعادة الاعتبار للنشاط).

– مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات .

– إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) ومهمتها تسهيل الإجراءات الإدارية الاستشارة، البحث عن التمويل والشراكة، إصدار الدلائل والمطبوعات ... إلخ .

– مبدأ تشجيع الاستثمار (تحديد الامتيازات حسب طبيعة وموقع الاستثمارات).

– مبدأ الحماية.

الفرع الثالث :قانون 01–03 في 20 أوت 2001.

إن الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعتمد على مجموعة من القوانين أساسها أمر 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، وقد ألغى هذا الأخير المرسوم التشريعي رقم 93–12 في 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

ويمثل هذا الأمر تطوّرا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر غير أنه لم يغيّر الجوهر والأساس الذي يبنى عليه النظام السابق للاستثمار، لقد وتتبع من مجال الاستثمار وتطبيقاته بمنح ضمانات أكثر للمستثمرين وبتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، وقرّرت السلطات العمومية بموجب هذا الأمر إنشاء عدّة أجهزة لمرافقة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) (المادّة 21 من الأمر 2001) وهي تحت وصاية المجلس الوطني للاستثمار (CNI) (المادّة 18)، الشباك الوحيد (المادّة 23) وصندوق النقد لدعم الاستثمار الذي يهدف إلى تمويل مساهمة الدولة فيما يخص تكاليف الاستثمار بما في ذلك أشغال البنية التحتية اللازمة لإنجاز الاستثمار (المادّة 28).

إن قانون 2001 يوسع نطاق تدخل الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي في بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وينظم الإطار القانوني للخوصصة كما حافظ على مبدأ حرية الاستثمار كما جاء في القانون 93–12، وتقتصر هذه الحرية على النشاطات غير المنظمة أي تلك التي لا تخضع لنظام خاص أو نظام ترخيص مسبق (المحروقات، إنشاء مؤسسات مالية أو شركات تأمين).

لم يضع هذا القانون أي قيود على نسبة رأس المال التي يشترك بها المستثمر الأجنبي باستثناء قطاع المحروقات حيث يتحدّد اتفاق الشراكة مع سوناطراك المملوكة من طرف الدولة، أما القطاعات الأخرى فهي مفتوحة مع امتداد نطاق الاستثمارات في أنشطة إنتاج السلع والخدمات بكافة أشكالها (مباشرة، إنشاء جديد توسيع استثمار سابق، تجديد أو إعادة هيكلة.[1]

[1] نفس المرجع، ص 17

المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الاول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر:

توزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(3-1): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة [2002-2015]

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار الجزائري	النسبة من القيمة الاجمالية للاستثمار الاجنبي	عدد مناصب الشغل	النسبة من اجمالي عدد مناصب الشغل
اوربا	377	898192	%36.33	76709	%59.34
اسيا	68	119506	%4.83	8607	%6.65
امريكا	16	65636	%2.65	3346	%2.58
الدول العربية	200	1267592	%51.28	37842	%29.27
افريقيا	1	27799	%1.12	400	%0.30
استراليا	1	2974	%0.12	264	%0.20
شركات متعددة الجنسيات	13	89992	%3.64	2086	%3.64
الاجمالي	676	2471691	%100	129254	%100

المصدر:من اعداد الطالب: حسب إحصائيات موقع 02/05/2017 www.andi.dz بيانات التصريح بالاستثمار [2002-2015]

الشكل رقم(3-1) :تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة [2002-2015]

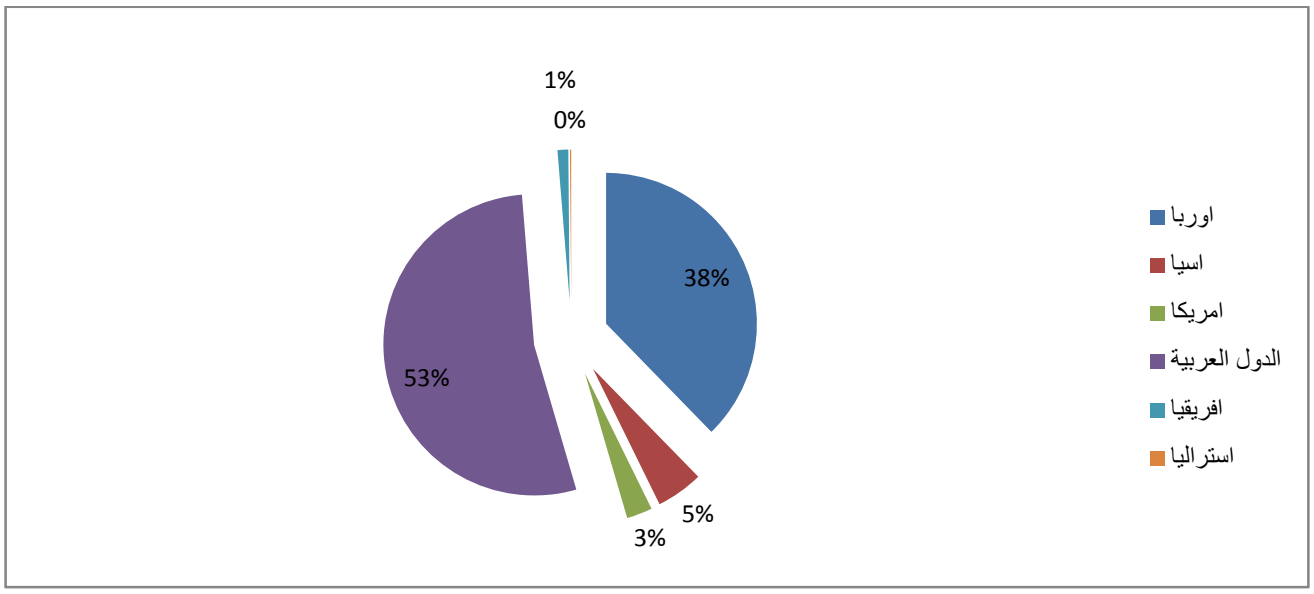

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا عل الجدول رقم (3-1)

حسب ما جاء في الجدول رقم (3-1) و الشكل البياني التوضيحي رقم (3-1)، نلاحظ بأن الدول العربية قد احتلت المرتبة الأولى عالمياً من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، خلال الفترة [2002-2015]، حيث استحوذت على نصيب الأسد الذي قدره اكثر من 1267592 مليون دينار جزائري، و بنسبة 51.28% من الإجمالي، موفرة بذلك 37842 منصب عمل، و هو ما يمثل 29.27% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرتها كامل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة؛ الأمر الذي يعطي لنا انطباعاً حسناً حول وضع الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر. لتأتي في المرتبة الثانية الدول الأوربية من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر؛ حيث بلغت 898192 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك أزيد من59.34% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرقا الاستثمارات الأجنبية الكلية. في حين وفرت الدول الآسيوية، خلال الفترة [2002 -2015]،8607 منصب شغل، و هو ما يقارب 6.65% من إجمالي ما وفرته الاستثمارات الأجنبية من مناصب عمل، كما أن القيمة الإجمالية للاستثمارات الآسيوية لم تمثل سوى 4.83% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. أما باقي القيمة، والمتمثل في 9.63% من الإجمالي، فوزعت على باقي دول العالم الأخرى، محتلة فيها أمريكا المرتبة الأولى بقيمة 65636 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك 3346 منصب شغل خلال كامل الفترة [2002 -2015]، لتأتي فيما بعد إفريقيا و أستراليا بنسب جدّ ضعيفة. أما الشركات المتعددة الجنسيات، فقد قدرة استثماراتها في الجزائر خلال الفترة [2002 -2015] حوالي من.

89992 من الإجمالي، ووفرت 2086 منصب عمل، أي 3.64% من إجمالي مناصب العمل التي وفرقا الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع قطاعي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و الموضحة في الجدول و الشكل التاليين :

الجدول رقم (3-2) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها للفترة الزمنية [2002-2015]

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	القيمة المحققة(مليار دج)	النسبة من اجمالي القيمة%	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من اجمالي عدد مناصب الشغل المحققة
الصناعة	386	1681400	%68.03	71936	%55.56
الخدمات	120	151335	%6.12	16710	%19.93
البناء	121	89996	%4.01	21533	%16.66
النقل	21	13172	%0.35	1723	%1.33
الزراعة	10	3117	%0.13	528	%0.41
الصحة	6	13573	%0.55	2196	%1.70
السياحة	3	420657	%17.02	13128	%10.16
الاتصالات	1	89441	%3.62	1500	1.16
المجموع	**676**	**2471691**	**%100**	**129254**	**%100**

المصدر:من اعداد الطالب: حسب إحصائيات موقع 02/05/2017 www.andi.dz بيانات التصريح بالاستثمار [2002-2015]

الشكل رقم(3-2) : القيمة المحققة لتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة [2002-2015]

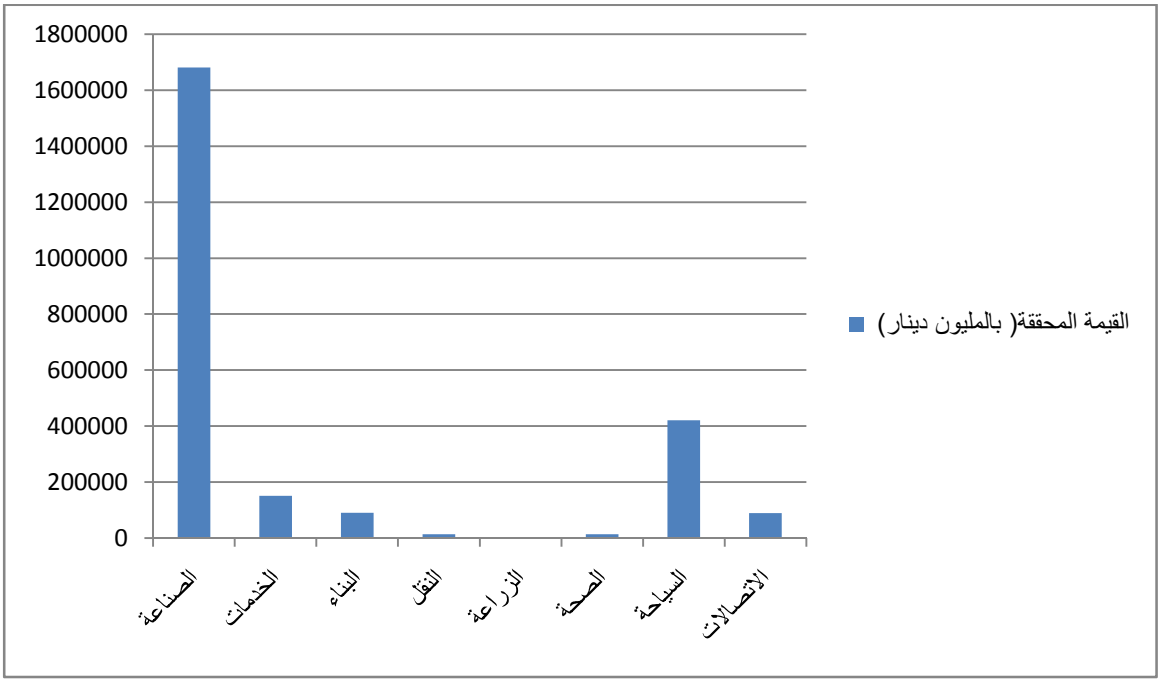

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا عل الجدول رقم (3-2)

بتحليل معطيات الجدول رقم (3-2) و الشكل رقم(3-2) ، نلاحظ بأن قطاعي الصناعة و السياحة قد احتلا المراتب الأولى، و بنسب جدّ مرتفعة؛ الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي، ولاسيما في مجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة، بيد أنه و بالرغم من أهمية هذه المجالات بالنسبة لخطط التنمية الوطنية، غير أن استحواذهما على نصيب الأسد، و بنسبة تزيد عن 85.05% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يجعلنا نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الأجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، و على رأسها قطاعي الزراعة و الخدمات، اللذان لم يحظيا إلا بنصيب جدّ متواضع من رؤوس الأموال الأجنبية، مثل حوالي 6.25% من الإجمالي للفترة [2002- 2015]، و هذا ما قد يترجم بتهميش هذين القطاعين، بالرغم من أهميتهما بالنسبة للاقتصاد الوطني، و بالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات و قدرات كامنة في المجال الزراعي و كذا الخدماتي. و حتى بالنسبة لقطاع البناء ، فإنه لم يحظى إلا بنسبة 4.01% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، و هي نسبة جدّ ضئيلة، بالنظر لأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى باقي

القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى اهتمام السلطات العمومية بمجال السكن، و ترقية البين التحتية و الهياكل القاعدية.

المطلب الثالث: تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015):

"تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلمة تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم ، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم. "بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى ها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجني المباشر، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015):

الجدول رقم (3-3): بوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2015 – 2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (مليون دولار)	438	1108	1065	634	882
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (مليون دولار)	1081	1759	1662	2593	2746
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (مليون دولار)	2264	2571	1484	1664	1488

من اعداد الطالب: حسب إحصائيات موقع 02/05/2017 www.andi.dz بيانات التصريح بالاستثمار [2000-2015]

الشكل رقم(3-3) : بوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)

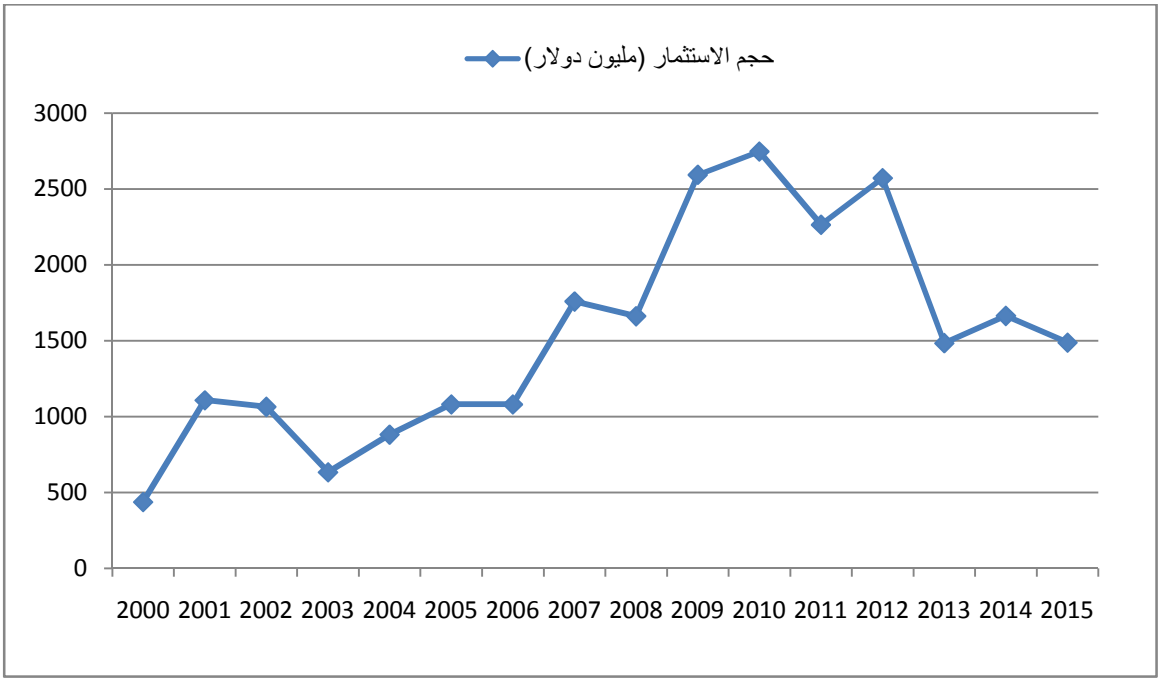

المصدر:من اعداد الطلب اعتمادا عل الجدول رقم (3-3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-3) والشكل رقم(3-3) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2015) قد شهد فقرة مهمة، حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1081 مليون دولار سنة 2001، وتعزوا الأونكتاد هذا الارتفاع إلى: [1]

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

- بيع الجزائر لرخصة الهاتف النقال بفضل دفع شركة " ORASCOM" المصيرية للقسط الأول من هذه الرخصة.

- خوصصة شركة الصناعات الجديدة بالحجار لشركة "ISPAT" الهندية.

إلا أن هذه التدفقات قد انخفضت نسبيا سنة 2003 لتصل الى 634(مليون دولار) ليصبح أن الارتفاع السابق كان استثنائيا غير نابع من تحسن في مناخ الاستثمار" ثم عادة وارتفعت سنة 2004 الى 882 (مليون

[1] هاشمي سومية، مرجع سابق ، ص 98

دولار) بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة "WATANTYA" للاتصالات الكويتية وواصلت ارتفاعها انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب لكن دائما فوق مستوى المليار دولار، لتبلغ سنة 2009 ذروة جديدة قدر ب م 2746 (مليون دولار). والسبب في ذلك هو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، ووفقا للانكتاد فان قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها وتتمتع بجانبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية « سوناطراك » وشركة «BRITUSH PETROLUM» البريطانية لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار"

إلا أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت مذبذبة، فقد رجعت ونهضت سنة 2010 بنسبة 13% عن سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2010 الذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية هي ولو كان مبلغ التكاليف الممنوحة من طرفهم أكبر من تلك الممنوحة من طرف المؤسسات الأجنبية ويصل الفارق إلى 25% في بعض الحالات، إضافة إلى التوقف المفاجئ بالاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر لكنها توقفت سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة " سوناطراك ". واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005، ويرجع ذلك الانكماش الحاصل في إنتاج المحروقات أثر سلبا في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ولكن أيضا الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وهنا يبرز تأثير توقف أو تباطؤ نشاطات شركة "سوناطراك " بالخصوص التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث انهارت التدفقات الواقدة من الجزائر بصورة كبيرة جدا ما بين 2011 و 2014,وذلك بسبب تسجيل الجزائر آلاف العقود الاستثمارية ولم يلقى التجسيد منها الا10% على ارض الواقع بسبب العديد من العراقيل التي ستذكرها.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من أن السياسة الاستثمارية المنتهجة من طرف الحكومة، إلا أن الإستثمار الأجنبي المباشر يواجه عراقيل عدة، فنجد منها القانونية والتنظيمية، كما توجه أخرى اجتماعية، إقتصادية وسياسية التي تستفيد بها الجزائر، و التي حالت دون تحسن بيئة الأعمال والإستثمار والتي نذكر منها مايلي:

الفرع الاول : العراقيل الاقتصادية :

ان وجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية النقدية ام المالية والحكومة التي تمارس نشاطها في في شروط مستقرة وواضحة في أفضل من الحكومات التي تتميز بالتذبذب في سياسة اقتصادية ، فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه فالجزائر ولمدة طويلة من الزمن كانت سياستها الاقتصادية غير واضحة ففي العشرية السوداء (1990 .2000) .

ونتيجة لتعاقب أكثر من عشر حكومات ، وكل حكومة تأتي بقانون سياسة اقتصادية مختلفة عن الأخرى ، وهذا ما شكل عدم شفافية السياسة الاقتصادية مما شكل عامل إبعاد المستثمر .

أما في مجال الخوصصة فغن عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم عن الدخول إلى اغمار الاستثمار في الجزائر ،ومن الملاحظ إن الجزائر أولت هذا الملف القسط الوافر الأهمية لا سيما خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ذكرى تأميم المحروقات على نيته الصادقة للتوجه أكثر نحو التخصص .

كما ان انضمام الجزائر بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، يعد من بين العوامل الدافعة لعزوف المستثمرين الجانب عن الجزائر وللتحليل أكثر للوضعية الاقتصادية وبيئة الأعمال تستدل ببعض المؤشرات اقتصادية .

بالإضافة الى ذلك فان عدم توفر الحرية الإقتصاد الكافية ، او بالشكل الذي يطمح اليه اصحاب رؤوس الاموال الغير المقيمين يعد عائق الإستثمار الأجنبي .

الحرية الإقتصادية لم تنضج بعد في الجزائر ، وبالتالي كان هذا الوضع له دوره في ابعاد الإستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر .

اليد العاملة الجزائرية : تعتب اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة ، أي ذات انتاجية قليلة مقارنة بما تتقضاه من أجر ، ويظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق سيا أين انتاجية اليد العاملة جد مرتفعة ، والأجر منخفض نوعا ما ، بالإضافة الى ذلك غياب الكفاءة في بعض الأحيان ، لهذا يضطر المسستثمرين الأجانب للإستثمار في الدول كدول جنوب شرق آسيا والعزوف عن الجزائر .

. استغلال المواد المحلية : ان استغلال المواد المحلية لا توجد عليها أية قوانين صريحة لحد الآن ، وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه المواد المحلية فتعتبر ذات حجم صغير مقارنة بالأسواق الأخرى ، لذا تعتبر السوق الجزائرية أقل جذب للمستثمرين وهذا بالمقارنة مع أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية ، ضف الى ذلك معانات الجزائر من بطئ النمو في اسواقها وأيضا عزل الجزائر وعدم مشاركتها في تحالفات اقتصادية زاد من صغر حجم سوقها ، الا انه مع بداية تطبيق مبادئ الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جويلية 2005 ، وتفاوض الجزائر للإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون بادرة خير بزيادة نمو السوق المحلية وزيادة استقطاب استثمارات أجنبية ، أكثر فأكثر وذالك بزوال أغلب القيود الجمركية التي تعتبر عائقا كبيرا في وجه الإستثمارات الأجنبية .

النظام البنكي : يعتبر النظام البنكي ن اهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها منح القروض من طرف البنوك الجزائرية ، وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الإستثمار ، وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدى الى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات ، بالإضافة الى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت الى عدم استقطاب الإستثمارات الأجنبية .[1]

البنية التحتية : نسجل ضمن هذا الإطار نقص وتخلف معظم الهياكل والبنايات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والإتصالات والطاقة والمياه وغيرها .

ويبدو ان طموحات المستثمر الأجنبي تكمن في ايجاد خدمات البنيات الأساسية متوفرة بالكم والكيف اذا ان توفير البنى التحتية يساعد المستثمر على اقامة مشروعه على أسس ومرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة وعلى العكس من ذلك فان عدم توفر هذه البنى له أثر واضح في احجام المستثمر في اقامة مشروعاته ، واعاقة تنفيذها في المواعيد المبرمجة وما قد بنجر على ذلك من زيادة في التكاليف ، حيث ينعكس اثرها على عدم مرونة الاستثمار ، وفي نهاية المطاف التأثير على إمكانيات النجاح الخاصة بالمشاريع ، بل وعلى إمكانية استثمارها ، ويمكن ضمن الإطار وصف حالة ميناء الجزائر بالرغم من 80 % من السلع المستوردة تمر عبره إلا إن مختلف المتعاملين يشتكون من بطئ عملية تصريح السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور بفعل ثقل الإجراءات الإدارية .

(1) تقرير البنك العالمي عن مناخ الأعمال والإستثمار ، 2007، ص32.

الفرع الثاني : العراقيل السياسية

إن النظام السياسي غلق كل منافذ الحوار وقدرة الاندماج الآتية من مختلف الفعاليات التي تم تقليصها إلى أقصى حد ، كما نجد أيضا إن كل الطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية تتم تهميشها .

ومن خلال هذا لا يمكن ان تستغرق في وجود تضارب بين المفاهيم التي اتخذت أبعاد خطيرة أدخلت الجزائري دولة رهيبة لا يمكن نسيانها حيث نتيجة الاضطرابات الاجتماعية أدى في سنة 1989 بجبهة التحرير الوطني إلى اعتماد دستور جديد يسمح يتعدد الأحزاب في الانتخابات .

وبهذا دخلت الجزائر عهدا من الديمقراطية لكن هذا الاختيار لم يهضم بثقافة سياسة واعية للأسف ، ونتيجة لذلك عانت الجزائر حالة من اللاأمن مما ساهم في ارتفاع نسبة المخاطر الأمنية في الجزائر بالإضافة إلى ذلك لم تعرف الجزائر منذ سنة 1988 استقرار سياسيا ، حيث تعاقب على كرسي الرئاسة خمسة رؤساء ، وبلغ عدد الحكومات عشر ة بتعداد وزاري يقد بـ 25 وزير ، ولا يتعدى فترة كل حكومة سنتين في غالب الأحيان ، وعليه بالرغم من وجود قانون محدد للاستثمار .

نجد إن كل حكومة تركز الاهتمام في مجال تهيئة المناخ الاستثماري على القطاعات التي تتماشى ورغباتها معا نتج عنه اختلاف في الهداف والتوجهات ، لقد أكد الملتقى الدولي للاستثمار الذي انعقد في الجزائر إن المخاطر الأمنية تشكل عائقا كبيرا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويشكل ذلك الشغل الشاغل للأجانب الذين يتفوقون من القدوم في ظل ظروف غير مواتية بالرغم من إن السوق الجزائرية مغرية خاصة وان الجزائر صادقت على اتفاق الشراكة النهائي مع الإتحاد الأوروبي ،

وهو ما سيجعلها منطقة للتبادل الحر مما يسهل على المستثمرين الجانب الانطلاق نحو السوق الجزائرية معزية خاصة وان الجزائر صادقت على اتفاق الشراكة النهائي مع الإتحاد الأوروبي ، وهو ما سيجعلها منطقة للتبادل الحر مما يسهل على المستثمرين الجانب الانطلاق نحو السوق الجزائرية [1]

الفرع الثالث: العراقيل القانونية التنظيمية :

تمكن العراقيل التنظيمية أساسا في غياب تشريع قانوني شامل ينظم الاستثمارات وعليه فقد تتوزع الاستثمارات على أكثر من الشيئ الذي يترتب عليه تثبيت المستثمرين بين أكثر من تشريع ،وهذا قد يؤدي إلى

[1] المرجع السابق ، ص 33.

فتح الباب أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلها التشريع واختلاف هذه الاجتهادات من مسؤول إلى آخر الامر الذي يحل بعدالة التشريع من حيث وجوب تطبيقية على المتساويين في المراكز القانونية .

وبالإضافة الى عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الإستثمارات وغياب اللوائح التنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي الباختلاف في تغييرها وبهذا يفتح المجال لمفارقات في التطبيق ينطوى في كثير من الأحيان على تمييز مجحف .

. ان السلوك الجزائري يتميز بتعدد الرقابة القبلية والتراخيص المسبقة وهو سلوك مناوئ اللبرالية ويعارض التوجه الليبرالي الذي تبنته السلطات العمومية هذا السلوك المحافظ يضر بالإستثمار ويخدمه ويساهم بذلك في تقليص فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المر الذي يتطلب اعادو النظر في النظام المركزي .

عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لا سيما إن عددا من القطاعات لا يزال يعاني من شبع جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة البنكية او المصرفية ، وحتى بعض القطاعات الصناعية ، ففي هذين القطاعين فان المستثمر عليه ان يتخطى حوالي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص باقامة مصنع وتجسيد استمارة .

هذه المدة التي يضاف اليها فترة أخرى مرتبطة باجراءات تكوين المؤسسة تستمد على ثلاث او اربع سنوات للوصول الى تحسين المشروع نهائيا ، وهي لمدة التي تفصل في الواقع بين قرار الاستثمار والانجاز الفعلي للمشروع .

بينما نجد ان متوسط المشاريع الاستثمارية في دول الجوار لا يتعدى شهرين الى ثلاثة اشهر كأقصى تقدير مع كل التسهيلات كما ان تشكيل شركة وتجهيزها بالهاتف والفاكس لا يتجاوز ثلاث ساعات في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يتطلب إقامة خط هاتفي او فاكس في الجزائر عدة شهور .

مشكل العقار وشهادات الحصول على ملكية الأراضي :

يعتبر أهم العقبات التي تواجه المستثمرين فالعقار وهو عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين في الحصول على الراضي يبقى دائما من صلاحيات اللجنة المحلية لدعم الاستثمار التابعة لصلاحيات الوالي والتي

من مهامها القيام بالإجراءات الضرورية اللازمة التي تسمح للمستثمر [1]الحصول على العقارات الصناعية ورخص البناء ، ولكن جوهر الإشكال يكمن اساسا في طول المدة الزمنية التي نستغرقها عملية رد هذه الهيئات لمنح قرار استغلال العقار فقد يطول الأمر أحيانا لمدة سنة ، إن لم نقل أنها في بعض الأحيان فترو انجاز تام للمشروع نفسه التي تمنحها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI ، مما يؤدي في كثير من الحالات الى استغناء المستثمر بصفة كلية عن المشروع وبالتالي يبقى الوصول الى العقار من اكبر الصعوبات ، ومن أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار بحيث يتطلب الحصول على قطعة ارض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات منها بالنسبة للمؤسسات الأجنبية إلزامية الحصول على تراخيص الوالي للحصول على قطعة ارض لإقامة اي مشروع وصعوبات أخرى تتعلق بشهادات الملكية والتي لابد لها أثرا في قاموس الاستثمارات في بلادنا حيث ان النظرية الاقتصادية للشركة العالمية التي ترغب في الاستثمار تتمحور حول بعدين :

- ملكية الموال المتخصصة في ممارسة النشاط الإنتاجي .
- موقع ممارسة هذا النشاط الإنتاجي

وفي ضوء بعض الدراسات فقد أشارت النتائج إلى أن تأثير درجة العوامل الموقعة على قرار الاستثمار في دولة ما يختلف اختلاف شكل ونموذجا الاستثمار أي بعبارة أخرى . هذا المشروع الإست ثماري يكون مملوكا ملكية ، مشتركة ام سيكون مملوكا مطلقة للمستثمر الأجنبي المباشر . كما نسجل بطئ وتعقيد إجراءات تقديم ملف استغلال العقا لدى الهيئات المعنية وان تم تخصيص بعضها فنجدها ذات تكاليف باهظة تثقل كاهل المستثمر ، حيث نجد ان معظم المناطق الصناعية حالها متدهور جدا ولا تتوفر على ادني المرافق ، فأصبحت بذلك لا تشجه على إقامة مشاريع استثمارية كونها لا توافق وطبيعتها مع نوع النشاط الاستثماري

الفساد الإداري :

يعد الفساد الإداري عائقا كبيرا وتكلفة إضافية الى نفقات المشاريع الإستثمارية .

حيث أشار تقرير المنتدى الاقتصاد العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006.والتي ضم أهم واكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات ان الجزائري تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى و المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات والمشاريع ويشير تقرير مناخ الاستثمار لسنة

1 اسماء حدانة ، "**سياسة تحويل الديون الى استثمارات أجنبية وأثرها على الإقتصاد الوطني** ،رسالة ماجسيير في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2006، ص97.

2005 و2006 ان الرشاوى في الصفقات تصل إلى 6% من تكلفة هذه المشاريع أي ان كل مستثمر يضيف أعباء إضافية إلى مشاريعه [1]

السوق الموازية:

تعد سوق الموازية من أهم مخاوف المستثمر اذ تؤكد الإحصائيات ان هذه السوق في الجزائر تسيطر على 40% من الكتلة النقدية وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات النقدية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل وعدم اتخاذ أي إجراءات من الجهات المختصة لحماية الاقتصاد الوطني فهذه السوق تعرض أسعار المعروضة في السوق الرسمية وبالتالي إمكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

1 زرقين صورية ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية** . دراسة حالة الجزائر . (1996 . 2006) رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008،ص 108.

المبحث الثاني: واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

ان نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر توسع ليشمل معظم القطاعات الاقتصادية مع نهاية التسعينات، بعدما كان قطاع المحروقات المستهدف الوحيد من طرف هذه الشركات في الماضي. وكان ذلك نتيجة انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة التفتح على الاستثمارات الاجنبية ومنه على الشركات المتعددة الجنسيات في بداية التسعينات. بحيث أصبحت هذه الشركات تستثمر في قطاعات متعددة وجديدة مثل الصناعة، الخدمات، السياحة وغيرها من الانشطة الاقتصادية الاخرى .

المطلب الاول: تدفق الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر:

يتأثر تدفق الشركات المتعددة الجنسيات بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تسود البلد المستقبل لمثل هذا النوع من الشركات، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار، وفي هذا الصدد نجد أن الجزائر عملت بكل ما تملك من مجهودات لتحسين المناخ الاستثماري وذلك من خلال قوانين الاستثمار وتسييرها، وخلق وكالات مهمتها العمل على تحسين الاستثمار، وكل هذا من أجل جذب أكبر قدر من الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر لتحقيق مخططاتها في التنمية، حيث كان لهذا التحسين الأثر الواضح على حجم تدفقات هذه الشركات إليها والجدول التالي يبين تطور تدفقات الشركات المتعددة الجنسيات إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الجدول رقم(03-04): تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر خلال فترة 2000-2015

السنوات	تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر
2000	280
2001	1014
2002	955
2003	589
2004	745
2005	1156
2006	1441
2007	1834
2008	2475
2009	2596
2010	2331
2011	2421
2012	1302
2013	1489
2014	1326
2015	1425

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الشكل رقم(03-04): تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الى الجزائر خلال فترة 2000-2015

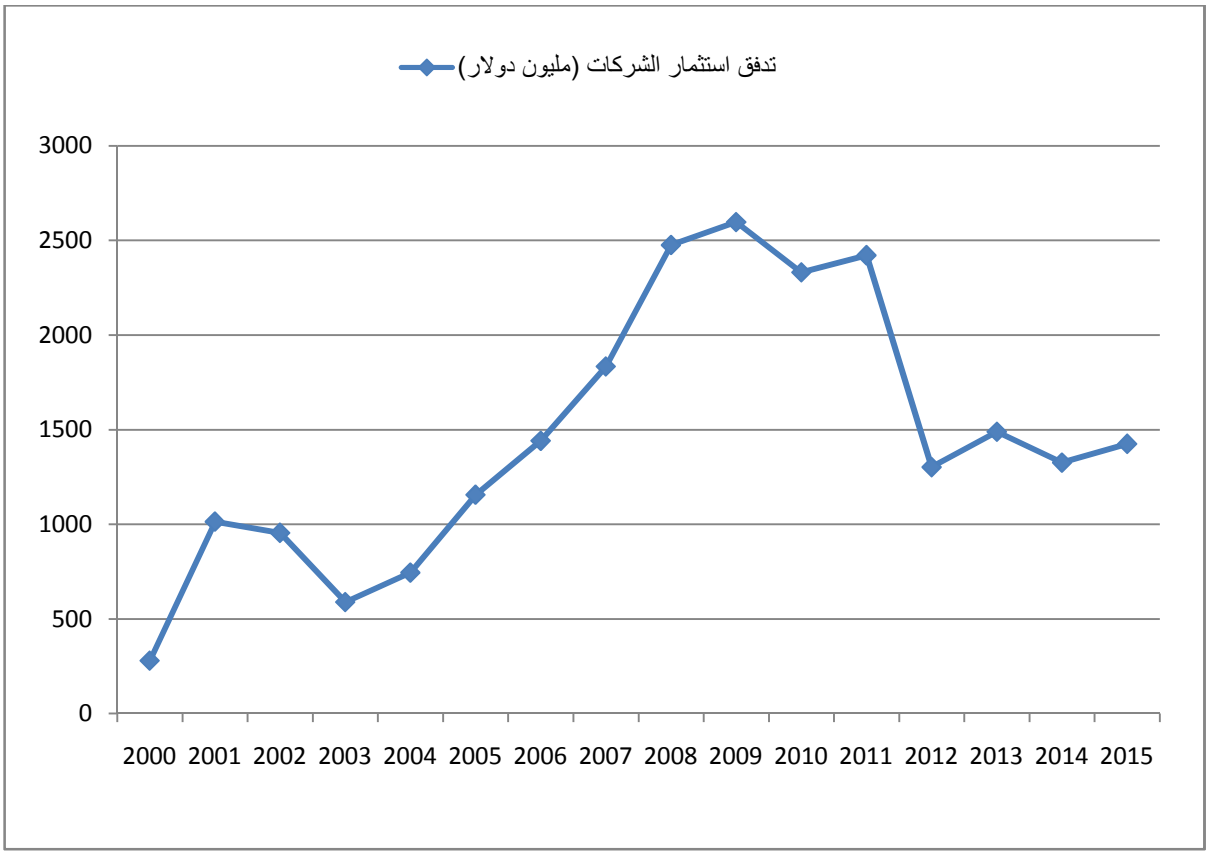

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS.

يشير الجدول رقم و الشكل رقم الى حجم تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الواردة الى الجزائر خلال فترة (2000-2015), حيث كان يقد تدفق حجم الاستثمار لشركات متعددت الجنسيات ب 280 مليون دولار سنة 2000 وبعدها انطلاقا من سنة 2001,ارتفع حجم التدفق بشكل كبير في هذه الفترة ليصل الى 1014 مليون دولار, عرفت هذه الفترة استقرار سياسي وأمني شجع المستثمرين الأجانب على استغلال فرص الاستثمار الكبيرة و المغرية وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار سنة 2003 والذي اعطى العديد من الامتيازات والضمانات والتحفيزات لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء . فاذا قارنا حجم التدفقات بين سنة 2000 و 2001 نجد أنها تضاعفت بأربع مرات وهذا رقم قياسي بالنسبة للجزائر خلال تلك الفترة، مما رافقه ارتفاع كبير في ناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ 85.325 مليون دولار سنة 2004 وهذا رقم غير مسبوق . وانطلاقا من سنة 2005 سجل ارتفاع مستمر في حجم التدفقات حيث بلغت على التوالي 1156، 1441 ، 1834، 2475، 2596، 2331، 2421، 1302, 1489, 1326، 1425 (مليون دولار) لسنوات 2005، 2006،2007، 2008 ، 2009، 2010، 2011 ، 2012 , 2013 ، 2014 ، 2015على التوالي

المطلب الثاني: أشكال توطن الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على معظم نشاطات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وباعتبار الجزائر احد اهم الدول المشجعة والمنفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فان خلق وانشاء هذه الشركات لا يعد امرا صعبا من الناحية القانونية، الا ان هذه الشركات غالبا ما تصطدم في الوقع بعدة صعوبات وبطئ في التنفيذ واستخراج الوثائق اللازمة لاسيما فيما يخص فرع النشاط الانتاجي، وهو الامر الذي يفسر تمركز حل الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر في قطاعات خدمية او تجارية تشرك معها متعاملين جزائريين حسب ما ينص عليه قانون الاستثمار المعدل سنة 2009 في احد بنوده، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03-05) : اشكال توطن بعض الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

الشركات المتعددة الجنسيات	وكالات تجارية ونقاط بيع	شعب وفروع تجارية	استثمارات مشتركة	استحواذ	شركة	فروع انتاج	فروع خدمات	وكالات خدمات
Danone				01		01		
Nestlé		01 فرع	01					
Castel Groupe						04		
Hyundai	45	01شعبة						
Toyota	39	01شعبة						
Arcelor Mittal				01				
BNP paribas						01	01	42
Orascoin Télécom							01	73
El watanya							01	108
Fransa bank							01	
Société							01	84
Air liquide				01				

Anadarko			01					
TOTAL		فروع 02			01			
Mariotte						01		
Sch			01					
Schneidre							01	
Michelin							01	
Renault	18	01شعبة						
Peugeot		01 فرع						

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على، عبد القادر ناصور، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر : محاولة تحليل، شهادة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان،2013-2014 ص 267.

بالنظر الى طبيعة وحجم هذه الشركات الموطنةٌ في الجزائر، نجد انها شركات عالمية ذات نشاطات ضخمة وجودها في الجزائر يختلف عن توطناتها في البلدان الاخرى اين تلعب دورا معتبرا في الانتاج خصوصا، اضافة الى النشاطات الاخرى (الخدمية، الشركة...الخ)

حيث تظل نشاطات هذه الشركة ضئيلة مقارنة بالوفرات التي يعرضها الاقتصاد الجزائري، كما تتمركز خصوصا في قطاعات لا تخلق قيمة مضافة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الجزائري مثل قطاع الخدمات والتجارة.

وبالرغم من ارتفاع عدد الشركات الاجنبية الموطنة في الجزائر، بفضل سلة الحوافز المعتمدة في قانون الاستثمار، الا ان عدد الشركات الموطنة في قطاع الانتاج يبقى ضئيلا، حيث يمكن تفسير ذلك بما يلي :

- يبنى اختيار توطن الشركات المتعددة الجنسيات واقامتها لمؤسسات انتاجية على محددات نوعية مرتبطة بالصناعة في حد ذاتها، لاسيما انطلاقا من الميزة النسبية لعوامل الانتاج بين البلدان المضيفة.

- كما ان الشركات المتعددة الجنسيات غالبا يكون لها فرص محتملة للانتاج الموجه الى السوق عالمي معين، وفي هذا الاطار، يمكن القول بان مجمع MICHELIN مثلا يبدو انه قد وجد هذه الميزة في الجزائر وذلك من خلال توطينه العجلات والذي يتطلب وفرة في الموارد الطبيعية اللازمة لهذه الصناعة، اضافة الى وفرة اليد العاملة الرخيصة نسبيا.

– كما ان السوق الجزائري لا يعد بمثابة الأولوية الوحيدة لجمع MICHELIN على اعتبار ان صادرات هذا الاخير قد شملت العديد من البلدان الاخرى مثل مصر، زامبيا، اثيوبيا، غينيا، السعودية واليمن، حيث اضحت الجزائر تشكل نقطة انتاج وتصدير مجمع MICHELIN باتجاه افريقيا والشرق الاوسط.

– ان انشاء وخلق الفروع الانتاجية في الجزائر يبقى جد متواضعا، على اعتبار ان مجمع اشتمل نشاطه على عملية الانتاج التام، كما ان عملية ترشيد الانتاج هدفها اختراق الاسواق الاكثر اتساعا وطموحا مقارنة باختراق السوق الجزائري، وفي الواقع لقد تم خلق بعض الفروع في الجزائر كنتيجة لاستثمارات سابقة اساسا، على غرار التحالف الاستراتيجي الذي تم سنة 2001 بين مجمع DANONE و DJURDJURA بخصوص عملية انتاج الحليب ومشتقاته والذي تمخض عنه انجاز DANONE BISCUITERIE سنة 2006.

المبحث الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سوف نحاول من خلال هذا المبحث للدراسة القياسية لأثر تدفقات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال حساب علاقة الارتباط بين كلا المتغيرين بالإضافة لحساب معامل التحديد بينهما.

تم الاعتماد على بيانات الجدول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات الواردة الى الجزائر للفترة الممتدة من [2000-2015] لإعداد هذه الدراسة القياسية.

الجدول رقم: (03-06): تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات والإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

السنوات	تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات الواردة الى الجزائر	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر
2000	280	438
2001	1014	1108
2002	955	1065
2003	589	634
2004	745	882
2005	1156	1081
2006	1441	1759
2007	1834	1662
2008	2475	2593
2009	2596	2746
2010	2331	2264
2011	2421	2571
2012	1302	1448
2013	1489	1664
2014	1326	1488
2015	1425	1566

المصدر: المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS.

أولا: معامل الارتباط

الجدول رقم: (03-07): معامل الإرتباط بين الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر

Corrélations	
	الشركات متعددة الجنسيات
Corrélation de Pearson	,782
Sig. (unilatérale)	,001
N	12

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأنه وعند مستوى دلالة 0.05 توجد هناك علاقة ارتباط طردية قوي بين مستويات تدفقات استثمارات للشركات متعددة الجنسيات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يعني ان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع بارتفاع حجم تدفقات استثمارات للشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: معامل التحديد

الجدول رقم: (03-08): معامل التحديد R^2

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Sig. Variation de F
1	,986[a]	,972	,970	122,192	**,000**

a. Valeurs prédites : (constantes), x

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلا نلاحظ بأن قيمة معامل التحديد تساوي 0.972 = R2 :وهي تدل على أن الشركات متعددة الجنسيات يفسر ما نسبته 97.2% من التغير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وان النسبة المتبقية والتي تقدر بـ: 3.8% ترجع للعوامل الأخرى او الاشكال الاخرى للاستثمار الأجنبي المباشر ،

ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، و الشركات متعددة الجنسيات كمتغير مستقل.

أما بالنسبة لمستوى الدلالة فنجده يساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

من خلال الدراسة الإحصائية التي قمنا بها وحسب نتائج الجدول رقم: () و () المستخرج من برنامج SPSS على إثر إدخال البيانات توصلنا إلى :

وجود علاقة إرتباط قوية طردية بين الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر قي الجزائر

من خلال نتائج الجدول رقم 03 المبرز سلفا يتضح لدينا أنه توجد علاقة إرتباط عكسية قوية بين كل من قطاع الشركات متعددة الجنسيات ومعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، قدرت بـ: 0.782 ، بمستوى دلالة 0.01، وهي نسبة مقبولة جدا لأنها أقل من مستوى المعنوية المعمول به ألا وهو: 0.05، وهي نسبة مقبولة إحصائيا. وعليه فإن العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات هي علاقة إرتباط قوية أي كلما زادت حجم تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات أدى هذا الى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . وبالتالي نقبل وبالتالي يمكن ان نقول هناك علاقة إرتباط قوية طردية بين الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر قي الجزائر

وجود دور لشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال نتائج الجداول الإحصائية السابقة الذكر نجد أنه يوجد لشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك لأن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهي نسبة مقبولة إحصائيا. ولعل النتائج التي يبرزها الجدول رقم (04) والتي وصل فيها معامل التحديد المعدل الى: $\mathbf{R^2 = 0.972}$ وهي القيمة التي تدل على أن تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات يفسر ما نسبته 97.2% من التغير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نسبة كبيرة. وبالتالي يمكن ان نقول هناك دور كبير لشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الخلاصة:

لقد شهدت الجزائر تدفقات ملحوظة من الشركات متعددة الجنسيات في العشرية الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة، وكان ذلك نتيجة للمجهودات التي بذلتها الدولة في مجال تحسين المناخ الاستثماري، وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادها وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر .

ونجد أن الشركات متعددة الجنسيات لها أثر كبير على زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، و علاقة إرتباط قوية طردية بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر .

الخاتمة

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا إبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر ومدى مساهمتها في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من خلال تطرقنا إلى الجوانب العامة للاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث حاولنا إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر اهم محدداته ودوفعه كما وضحنا مختلف النظريات المفسرة له وايضا مختلف اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و التي من بينها الشركات المتعددة الجنسيات .

حيث حاولنا التوصل الى ان الشركات المتعددة الجنسيات تقوم على تبادل المنافع الاقتصادية بين البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، إذ تتجلى أهميته بالنسبة للبلد المضيف في استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا كما يساهم في توفير مناصب الشغل، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتكمن أهميته في اكتساب أسواق جديدة وتحقيق أكبر ربحية ممكنة، وقمنا ايضا بإبراز العلاقة بين هذه الشركات و الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تناولنا دور الشركات المتعددة الجنسيات في تفعيل في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و وحجم تدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات الواردة للجزائر ايضا قمنا بدراسة قياسية لمعرفة اثر ذو الدلالة الاحصائية لشركات المتعددة الجنسيات في تفعيل في الاستثمار الأجنبي المباشر .

كما استند البحث في مقدمته إلى جملة من الفرضيات، التي حاولنا اختبارها ضمن محتوى الدراسة،

حيث تبين ما يلي:

الخاتمة:

اختبار الفرضيات:

ومن خلال تحليلنا لمعطيات هذا المجال استنتجنا:

- الفرضية الأولى: الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد حيث يعمل على تحسين كفاءة الأداء والمردود الاقتصادي، هذه الفرضية مؤكدة لأنه الحل الأساسي في تنويع القطاعات الإقتصادية والإنتاج والتصدير كما أنه نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة والتكنولوجيا الدولية.
- الفرضية الثانية: الشركة المتعددة الجنسيات هي كل شركة تستثمر في أكثر من بلد، وتخضع لإستراتجية موحدة تأخذ على مستوى مركز هذه الشركة. وتتكون من شركة أم تتفرع عنها عدة فروع تعمل تحت سيطرهتا، تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بخصائص تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى ببعض المميزات منها: الضخامة بحيث وصلت هذه الشركات إلى أحجام خيالية، واظهر ذلك قيمة العمليات التي تقوم هبا. الانتشار الجغرافي،كما تتمتع بإدراة وهيكل تنظيمي متعدد حسب طبيعة الشركة، و تنفرد ، بخصائص تعزز وجودها، لتضع إستراتيجيات تتناسب وتتوافق مع المناخ الذي تعمل به بما يخدم مصالحها.
- الفرضية الثالثة: هناك علاقة مباشرة بين الشركات متعددة الجنسيات والإستثمار الأجني المباشر، حيث أن تزايد حجم الأخير يدل على تزايد نشاط هذه الشركات ولهذا فقد لعبت دوراً كبيراً في نشر وتدويل الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك زيادة تدفقه وبالأخص إلى الدول النامية، لهذا فالشركات متعددة الجنسيات تعتبر مؤسسة تدويل الإستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات وذلك لما تمتلكه من أساليب وطرق لإختراق الأسواق والحدود الجغرافية، عبر إغراءات تمنحها للبلد المضيف.
- الفرضية الرابعة :يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لشركات متعددة الجنسيات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

على ضوء ما سبق توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف،كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية.
- للشركات متعددة الجنسيات خصائص تميزها عن باقي الشركات في العالم اهمها كبر الحجم وضخامتها وإنتشارها الجغرافي عبر مناطق مختلفة في العالم، لتنوع أنشطتها وتصل بمنتجاتها إلى أبعاد مختلفة، بحيث أصبحت اليوم لا تكتفي بإنتاج منتوج واحد فقط بل تتعدد منتجاتها مع الحرص على تحيين الإبتكار والتفوق التكنولوجي.
- تلعب الشركات متعددة الجنسيات القناة الرئيسية التي تدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم، وذلك من خلال عمليات الاندماج مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية في الأقطار (الدول) الأخرى أو الاستحواذ عليها. وتتبع كبريات الشركات متعددة الجنسيات الدول المتقدمة.
- إن الشركات متعددة الجنسيات تعبر عن الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث أصبحت اليوم تسيطر على ثلاثة أرباع الإستثمار الأجنبي المباشر، والذي بدوره يدل على قوة الإقتصاديات المتقدمة التي تقف وراء حجم هذه الإستثمارات.
- هناك علاقة إرتباط قوية طردية بين الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث أي كلما زادت حجم تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات أدى هذا الى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك دور كبير لشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث تمثل تدفقات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات 97.2% من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ككل في الجزائر.

التوصيات :

من النتائج السابقة يمكنا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة مراجعة الحكومة الجزائرية لقراراتها حول عجزها في تحقيق زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادها، والوقوف على الأسباب التي تحول عن استقطاب هذه الاستثمارات، كونها لا تخلق مناخا مناسبا وملائما لتوطن هذه الاستثمارات، ومراوغتها في كل مرة مع المستثمرين الأجانب يعدم رغبتها ونيتها المطلقة في تحرير هذه المشاريع، بغرض شروط ووضع حواجز وعراقيل تحول عن تحفيز نشاط هذه الشركات بشكل مباشر و شتى مجالات.

- ضرورة إعادة صياغة التشريعات والقوانين المحفزة والمثبطة للمستثمرين الأجانب بما يتوافق مع مصالح الطرفين، مع وضع أجهزة رقابية وإستشرافية مستقلة تعمل على الحد- مىں بعض التصرفات والتجاوزات غير مرغوب فيها والتي يمكن أن تمس ببعض المقومات السيادية والاقتصادية للبلدة

- تهيئة وتوفير المناخ المناسب للشركات المتعددة الجنسيات والذي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، واعادة النظر في الحوافز الحالية التي تعتمد عليها الدولة، وكذلك تجديد وإصلاح النظام البنكي والمصرفي الجزائري، والقضاء على العوائق الأخرى مثل البيروقراطية والفساد والرشوة وغيرها، وجعل قوانين استقطاب الشركات الاجنبية تتميز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب.

- بما أن الشركات المتعددة الجنسيات توفر فرص عمل أكثر من الشركات الوطنية في المشروع الواحد، فيجب على الدولة الجزائرية اتخاذ التدابير اللازمة من اجل تحسين مناخ الاستثمار قصد جلب اكبر عدد ممكن من هذه الشركات المتعددة الجنسيات، لان هذا من شانه أن يخلق فرص عمل جديدة وكثيرة.

- يجب على الحكومة الجزائرية أن تحفز الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الغير منافسة للشركات الوطنية.

أفاق الدراسة:

استنادا إلى التحليل الوارد ضمن هذه المذكرة، يمكننا تصور أفاق البحث من خلال معالجة المواضيع التالية:

- دور الشركات المتعددة الجنسيات في عملية ترقية الموارد البشرية في الجزائر.

- مدى مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في الرفع من إيرادات الدولة.
- دور الشركات المتعددة الجنسيات في نمو التجارة الاورومتوسطية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، دون طبعة،الاسكندرية،2004.
2. توفيق عبد الرحيم ،يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان
3. حسب الله أميرة محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
4. د. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة " دراسة مقارنة التجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، السعودية**، دار الشر النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2006.
5. دراز عبد المجيد، **السياسة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.
7. سامي عفيفي حاتم، **دراسات فى الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، فبراير 2000.
8. سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية**، دار اليازوري، عمان، 1999.
9. طاهر مرسي عطية، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المهمة العربية، القاهرة، طبعة أولى، 2000
10. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
11. عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة. 2003.
12. عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
13. عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشاعة الفنية، مصر، 1998.

14. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، بدون رقم الطبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
15. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** ، طبعة أولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان ، 2013.
16. عبد المجيد قدي،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)**،ديوان الطبوعات الجامعية،الجزائر 2003.
17. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2006.
18. عطا الله ماجد أحمد، **إدارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2010.
19. فريد النجار ،**ادارة الاعمال الدولية**، الدار الجامعية الاسكندرية ،2006.
20. قبلان فريد احمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية، ماليزيا،المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين)**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة ،2008.
21. مراد محمودي، **التطورات العالمية في الإقتصاد الدولي**،دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.
22. موسى سعيد مطر، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر، عمان، 2003.
23. نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.
24. الهادي نادية، **الإدارة الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
25. هاشم عمر محمد صدفة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2007 .
26. ياسر الموسي، شقرون فوزي ،موسى مطي ، **المالية الدولية** ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص النقود والمالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007- 2008.
2. دواح بلقاسم، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول الشامية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير جامعة الجزائر3، 2010.
3. زرقين صورية ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية** . دراسة حالة الجزائر . (1996 . 2006) رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008
4. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،2006-2007.
5. سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004.
6. طابوش مولود،**اثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية(حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006-2007.
7. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية**، رسالة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التخطيط،جامعة الجزائر،2003-2004.
8. هاشمي سومية، **الاستثمار الاجنبي المباشر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2013، نقلا عن: كمال علوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، 1999،ص 16
9. علواش محمد، **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014.

10.عمر متيجي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2007 – 2008 ، جامعة المدية.

11.غوالطي حمزة،**تاثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية** ،حالة البرازيل،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،20012–2013.

12.فارس فضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:حالة الجزائر**، جامعة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة،1997–1998.

13.كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائر**، مذكرة الماجستير تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية 2010– 2011.

14.مديحة بلاهدة ، **وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر** ، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2014.

15.كريمة قويدري،**الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصلدية، تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010–2011.

16.مجذاب بدر عناد ، محي الدين حسين, **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط**",أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية – طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى, 1998.

17.مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر**– ، مذكرة ماجستر في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005–2006.

ثالثا: المجلات والملتقيات و المحضرات

1. احمد زغدار، **الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعمم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 3.

2. احمد عبد العزيز،د.جاسم زكريا الطحان،فراس عبد الجليل،**الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية**، مجلة الادارة والاقتصاد،العدد ،85،2010.
3. الجوزي جميلة ، دحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06 – 2015.
4. حفال عمار، **قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مطبعة دار هومة، الجزائر، العدد 1، شتاء 2002/2001.
5. شريفية جعدي واخرون، **اثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري**،2006–2012، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد1 ، 2014.
6. طالبي محمد، **اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، الجزائر، 2009.
7. يوسف مسعداوي، تسيير **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 3، الجزائر، 2008.

رابعا: تقارير

1. تقرير البنك العالمي عن مناخ الأعمال والإستثمار ، 2007

خامسا:الأوامر الرئاسية

1. المرسوم التشريعي رقم93 –12، المؤرخ في 5 اكتوبر، الجريدة الرسيمة

المراجع باللغة الأجنبية:

1. thomas. a.pugel , lindert peter, International Economics , 1996.
2. CNUCED , sociétés transnationale et compétitivité a l' exportation , 2002

خامسا: المواقع الإلكترونية

http://www.ons.dz

http://andi.dz/index.php/ar